وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـــلمي
المركـز الجـــامعي ميلـــة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../ 2014

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

مذكرة بعنـــــــــوان:

دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF

دراسة حالة : مؤسسة مطاحن بني هارون –وحدة القرارم قوقة

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:

- بوطلاعة ليلى
- شمام مريم
- عليوش صابرينة

إشراف الأستاذ (ة):

بوطلاعة محمد

السنة الجامعية: 2014/2013

شكر وعرفان

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت علينا من نعم لا تعد ولا تحصى منها توفيقك لنا لإنجاز هذا العمل على درب البحث العلمي.

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف **بوطلاعة محمد** لقبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى نصائحه وملاحظاته القيمة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة وساهم من قريب أو بعيد، ماديا أو معنويا في انجاز هذا العمل المتواضع.

ليلى- مريم- صابرينة

إهداء

إلى أنبع زهرة تفتحت لي في هذا الوجود، الصابرة دوما على صعاب الحياة لتخلق لنا من عنائها وشاح الأمان، التي جعل الله الفردوس تحت قدميها، التي لم تتوانى لحظة للدعاء لي، إلى **أمي الحبيبة الغالية** أتمنى لها الشفاء وطول العمر.

إلى من صمد في وجه الزمان، مرفأ الحب والحنان، من شجعني وسار معي خطوات النجاح، الذي كد وتحمل المتاعب من أجلنا، إلى **أبي الغالي** أطال الله عمره.

إلى أروع وأجمل وألطف طفل في هذا الوجود إلى الغالي **"إياد".**

إلى توأم روحي أختي الغالية **"خديجة".**

إلى أخي الغالي **"سمير".**

إلى أخي الغالي فارس وزوجته الغالية هالة وابنهما الغالي **"جاد".**

إلى أختي الحبيبة وداد وزوجها وأبنائها الغاليين**:"ديدو"، "عبيدو"،** والغالي الرائع **"مينو"**

إلى أختي الغالية كريمة وزوجها وابنها الغالي الجميل **"هاشم".**

إلى أختي الغالية **"فريدة"** وزوجها.

إلى خطيبي **"علي"** وعائلته الكريمة.

إلى عمتي الغالية **"عبلة"** وأولادها **"شيماء"** و **"كريم".**

إلى جدي وجدتي.

إلى صديقاتي**:** مريم،صابرينة، ريمة، عفاف، حسنى، زينب، أحلام، هاجر، وابنة عمي ياسمينة.

إلى كل من جمعتهم ذاكرتي ولم يحملهم قلمي.

ليلى

إهداء

إلى التي غابت عن العين وسكنت القلب إل من تركت فراغا رهيبا لم تملأه السنين، إل من غمرتني بحبها وعطفها، إلى من سهرت لأجلي وتعبت لراحتي وتمنت نجاحي ولم تشهده، إلى حبيبة قلبي وروحي، إليك يا أمي رحمة الله عليك.

إلى من كان لي سندا وعونا في الحياة، إلى أبي الغالي.

إلى أختي الغالية سليمة وزوجها نينو .

إلى أختي الصغيرة دنيا وياسمين.

إلى أخي عمر وأخي يوسف.

إلى جداي رحمة الله عليهما.

إلى جدتي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى صديقاتي ورفيقات دربي: ليلى، صابرينة، حسنى، عفاف، زينب، هاجر، سعاد، ريمة.

إلى كل أعمامي وأخوالي أطال الله أعمارهم.

إلى من ساعدني في مشواري وكان لي خير رفيق.

إلى رفاق طفولتي ومشواري الدراسي.

إلى أستاذي المشرف محمد بوطلاعة.

إلى كل من عرفته يوما وجمعني به خير.

مريم

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	VIII
فهرس الجداول	X
فهرس الأشكال	X
مقدمة	أ-ت
الفصل الأول: التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي .	2
تمهيد	2
المبحث الأول: دراسة نظرية للتحليل المالي	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي	3
المطلب الثاني: ماهية التحليل المالي	3
أولا- مفهوم التحليل المالي	4
ثانيا: أهداف التحليل المالي	4
ثالثا: مجالات التحليل المالي	5
رابعا: من يستعمل التحليل المالي	6
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي	7
أولا: نتائج التحليل الخارجي	7
ثانيا: نتائج التحليل الداخلي	7
المبحث الثاني: نظرة عامة حول النظام المحاسبي المالي	9
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي	9

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي	9
ثانيا: استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي	10
المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي	14
المطلب الثالث: الإطار التصوري	15
أولا: الفرضيات المحاسبية	16
ثانيا: المبادئ المحاسبية الأساسية	16
ثالثا: الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية	18
المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية المحددة وفق النظام المحاسبي المالي	19
المطلب الأول: الميزانية	19
أولا- مفهوم الميزانية	19
ثانيا: أهمية الميزانية	20
ثالثا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية	20
رابعا: عرض الميزانية المحاسبية	22
المطلب الثاني: حسابات النتائج	26
أولا: مفهوم حسابات النتائج	26
ثانيا: أهمية حسابات النتائج	28
ثالثا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج	29
رابعا: عرض حسابات النتائج .	29
المطلب الثالث: جدول تغيرات رأس المال	38
أولا: مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة	38
ثانيا: أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة	39
ثالثا:المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة	39
رابعا: إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة	39
المطلب الرابع: جدول تدفقات الخزينة	40
أولا: مفهوم جدول تدفقات الخزينة	40
ثانيا: أهمية التدفقات النقدية	41

ثالثا: مكونات قائمة التدفقات النقدية	41
رابعا: إعداد قائمة التدفقات النقدية	44
الفصل الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء	57
تمهيد	57
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء	58
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته	58
أولا: مفهوم الأداء المالي	58
ثانيا: أهمية الأداء المالي	58
المطلب الثاني: مقاييس الأداء المالي باستخدام النسب المالية	59
أولا: أهمية النسب المالية	59
ثانيا: عيوب استخدام النسب المالية	59
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي	59
أولا: نسب الربحية	60
ثانيا: نسب السيولة	60
ثالثا: نسب النشاط	61
رابعا: نسب الرافعة المالية	61
خامسا: نسب خاصة بتوزيع الأرباح	61
المبحث الثاني: عملية تقييم الأداء	62
المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء وأهدافه	62
أولا: تعريف تقييم الأداء	55
ثانيا: أهداف تقييم الأداء	58
المطلب الثالث:وظائف وأسس تقييم الأداء	63
أولا: وظائف ومكونات عملية تقييم الأداء	64
ثانيا: الأسس العامة في تقييم الأداء	65
المطلب الرابع: خطوات تقييم الأداء	66
المبحث الثالث: مجالات التحليل المالي	67

المطلب الأول: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء	67
المطلب الثاني: التحليل المالي للميزانية	67
أولا: إعادة عرض الميزانية طبقا لأغراض التحليل المالي	68
ثانيا: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية	72
ثالثا: التحليل بالنسب المالية	77
رابعا: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات للميزانية.	80
المطلب الثالث: تحليل حسابات النتائج	81
أولا: قدرة التمويل الذاتي	81
ثانيا: نسب الربحية	83
ثالثا: نسب الرفعة المالية	86
رابعا: مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج	87
الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن بني هارون	92
المبحث الأول: تقديم الشركة	92
المطلب الأول: تقديم الشركة و أقسامها	92
أولا: لمحة تاريخية	92
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة والمالية	95
أولا: تعريف مصلحة المحاسبة والمالية	95
ثانيا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	95
المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون	97
الخاتمة	114

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الشكل العام للميزانية المالية " الأصول"	
2	الشكل العام للميزانية المالية"الخصوم"	
3	شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	
4	شكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	63
5	جدول يوضح أعباء ونواتج حسابات النتائج	82
6	جدول يوضح المنتجات والأعباء العملياتية	83
7	جدول يوضح كيفية الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظيفة	85
8	جدول سيولة الخزينة (طريقة مباشرة)	86
9	جدول سيولة الخزينة (طريقة غير مباشرة)	88

فهرس الأشكال

رقم الأشكال	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
1	شكل يظهر الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من التحليل المالي	24
2	شكل يوضح حسابات النتائج حسب الوظائف وحسب الأعباء	50
3	شكل يوضح التدفقات النقدية	73
4	شكل يظهر مكونات عملية الأداء	
5	شكل يظهر الميزانية المالية	
6	شكل يوضح التوازن المالي للميزانية الوظيفية	76

المقدمة:

لا يزال موضوع التحليل المالي يحظى باهتمام البحثين في المجالين الأكاديمي والمهني مما أكسبه مكانة هامة ضمن الأدبيات الاقتصادية عامة والأدبيات المالية بشكل خاص, فالسير الحسن للموارد المالية يعتبر مؤشر للتطور الاقتصادي في الوقت الحالي وخاصة في البلدان ذات البنية الاقتصادية المتطورة مما يساعد على إعطاء أبعاد جديدة لمفهوم التحليل المالي، كما أن تطور النظرية المالية بالتوازي مع مفهوم التحليل المالي كان من أهم العوامل التي ساهمت في إثراء مفهومه وجعله محل اهتمام من قبل المؤسسة الاقتصادية التي اتخذته كأداة لتشخيص وضعيتها المالية وتوضيح السياسة المالية المتبعة من طرفها. فالتحليل المالي يتبع منهجية شاملة لدراسة واقع المؤسسة ومحيطها المالي لتسهيل مهمة المسير المالي ومساعدته على تقييم السياسة المالية المتبعة بهدف تحقيق التوازن المالي وضمان أعلى مستوى من المردودية وبالتالي معرفة مراكز القوة بالمؤسسة والعمل على تعزيزها واكتشاف نقاط الضعف ومحاولة تجنب الأخطار الناجمة عنها.

وبما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي للعديد من المستخدمين لتقديم المعلومات المحاسبية الكمية للعديد من الأطراف، يجعل منها أهم المدخلات الأساسية للتحليل. وبدن شك فان فهم القوائم المالية ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا، إذا من المتوقع ألا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كافة المعايير والطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة، ومع تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية، فان ذلك ساهم بدون شك في تحسين جودة القوائم المالية.

إشكالية البحث: على ضوء ما سبق يمكن صياغة وطرح التساؤل الرئيسي الآتي:

- **هل إجراء التحليل المالي للقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي يساهم في تقييم أمثل لأداء المؤسسة.**

وعليه تتدرج مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر ما يلي:

- ما هي أدوات التحليل المالي المعمول بها لدراسة وضع المؤسسة الاقتصادية.؟
- ما هي أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.؟
- وهل تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية.؟
- ما المقصود بالأداء المالي للمؤسسة؟ وكيف يمكن تقييمه.؟

أسباب اختيار البحث:

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان "دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي" – مؤسسة مجمع مطاحن بني هارون- القرارم- أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة- مطاحن بني هارون- لمعرفة مدى مساهمة التحليل المالي في الكشف عن الوضعية الحقيقية لها.

أهمية البحث:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل الهامة التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة؛
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء؛
- التعرف على حقيقة الوضع المالي لشركة مطاحن بني هارون **-القرارم قوقة-**

منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من مناهج البحث العلمي والتي رأيناها ضرورية لكل جانب من جوانب الدراسة ويمكن تلخيص أهم هذه المناهج العلمية فيما يلي:

- **المنهج الوصفي**: سنتطرق من خلال بحثنا إلى وصف سمات وخصائص بعض الظواهر كالتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- **المنهج التحليلي:** سنتناول من خلال بحثنا موضوع التحليل المالي بالدراسة والتحليل من خلال تحليل التوازن المالي بالنسب المالية انطلاقا من البيانات المحاسبية والمالية.
- **المنهج الرياضي:** أثناء تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية سنستعين ببعض الإحصاءات وعرض بعض البيانات المالية والمحاسبية، كما أننا سنحتاج هذا المنهج عند حساب النسب المالية.

- **منهج دراسة حالة:** نحتاج من خلال بحثنا إلى إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال اتخاذ مؤسسة كنموذج للدراسة وتحليل وضعيتها المالية انطلاقا من معطياتها المالية والمحاسبية الخاصة وهي مؤسسة مطاحن بني هارون.
- **المنهج التاريخي:** سنتطرق من خلال دراستنا لعرض التطور التاريخي للتحليل المالي كما سنلقي الضوء عل أهم المحطات التاريخية التي مرت بها المؤسسة محل الدراسة التطبيقية.
- **المنهج الوثائقي:** يدعم بحثنا بوثائق محاسبية ومالية مثل: تطور نتيجة الدورة ورقم الأعمال خلال فترة الدراسة 2006- 2008.

هيكل البحث:

ولقد ارتأينا تقسيم مذكرتنا إلى ثلاثة فصول:

نتناول في **الفصل الأول**: التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي والذي يضم المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** دراسة نظرية للتحليل المالي.
- **المبحث الثاني:** نظرة عامة للنظام المحاسبي المالي.
- **المبحث الثالث:** إعداد وعرض القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

ونتناول **في الفصل الثاني:** دور التحليل المالي في تقييم الأداء والذي يضم المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول الأداء
- **المبحث الثاني**: عملية تقييم الأداء.
- **المبحث الثالث**: مجالات التحليل المالي.

ونتناول **في الفصل الثالث:** دراسة حالة مطاحن بني هارون –وحدة القرارم-قوقة المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم الشركة

المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون.

الفصل الأول: التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع التي مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد السواء، وحدا بالمشرع إلى التدخل وفرض نشر

المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي.

ويقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوام المالية باستخدام الأساليب الرياضية والنسب والاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون متخفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالي:

- المبحث الأول: دراسة نظرية للتحليل المالي؛
- المبحث الثاني: نظرة عامة حول النظام المحاسبي المالي؛
- المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: دراسة نظرية للتحليل المالي:

المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي[1].

[1] - ناصر دادي عدوان، ***تقنيات مراقبة التسيير " التحليل المالي"***، ج:1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص: 13،14.

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذا استعلمت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا لكشوفهما المحاسبية ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهرت بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على العديد من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الإقتصادية أو النواحي الجغرافية مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة 1929 إلى 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف حيث ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصريون و المقرضون اهتمام بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات التي تحتاج إلى مساهمة الادخار العمومي. كما إن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن(لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي(دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية) وأدى تعميم التحليل في المؤسسات إلى تطوير نشاطها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية.

المطلب الثاني: ماهية التحليل المالي

سنقوم في هذا المطلب بتحديد ماهية التحليل المالي من خلال تقديمنا لمفهوم محدد للتحليل المالي، والتعرف على أهدافه، والتطرق إلى أهم مجالاته، والتعرف على من يستعمل التحليل المالي وذلك وفق النقاط التالية:

أولا- مفهوم التحليل المالي:

قدمت عدة تعاريف للتحليل المالي من وجهات نظر مختلفة وسنقوم بتقديم مجموعة من التعاريف التي قدمت للتحليل المالي كما يلي:

- عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن

الضعف لوضع العلاج اللازم لها[2].

- عملية تحويل الكم الهائل من البيانات التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ قرارات و تشكل النسب المالية الجانب الأهم في عملية التحليل[3].
- التحليل المالي هو عملية التحكم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال لشركة ما عن

الفترة الحالية والماضية بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات و التنبوءات الممكنة عن الظروف

الإدارية المستقبلية[4].

- التحليل المالي يهدف إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ قرارات و يعتمد التحليل المالي أصلا على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي إضافة إلى ذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل المالي[5].
- كما أن "PIERRECONSO" عرفة على أنه أداة مهمة في اتصال المؤسسة مع محيطها ليس فقط ماليا ولكن صناعيا وتجاريا فهي تهدف إلى تشخيص أو فحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة ودعم التقدير المستقبلي[6].

ثانيا- أهداف التحليل المالي: تتمثل أهداف التحليل المالي في النقاط التالية: [7]

للتحليل المالي أهداف عام وأهداف خاصة يرجى دائما تحقيقها من قبل المسيرين والقائمين عليها وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

---

[2]- أيمن الشنطي، ***مقدمة في الإدارة والتحليل المالي***، دار البداية، ص: 125،126.

[3]- عبد الغفار الحنفي، ***الإدارة المالية المعاصرة***، الدار الجامعية ، 1990، ص: 197.

[4]- محمد المبروك أبو زيد، ***التحليل المالي شركات وأسواق***، دار المريخ للنشر والتوزيع، ص: 19.

[5]- منير شاكر محمد، ***التحليل المالي***، ط:2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:12.

[6]- محمد الناشد، ***الإدارة المالية***، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ص: 101،102.

[7]- شعيب شنوق، ***التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية***، دار زهران للنشر، الأردن، 2011، ص: 37.

- **الهدف العام:** يتمثل في تعظيم قيمة وثروة المؤسسة.
- **الهدف الخاص:** متعدد ولكن يندرج ضمن ثلاثة أهداف رئيسية ومتكاملة وهي:

- **التحكم في المخاطر المالية**: تعد مواجهة المخاطر المالية من بين أهم أهداف التحليل المالي وهي مخاطر متنوعة نذكر من بينها:

  - مخاطر متعلقة بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية.
  - مخاطر الإفلاس والعسر المالي.

- **تحقيق التوازن المالي:** ويقصد به توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة ومن أحسن المصادر المالية البديلة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي يحقق للمؤسسة توازنا ماليا جيدا. ويضمن لها إمكانية تسديد الالتزامات المتمثلة في ديونها بصفة عامة وديونها قصيرة الأجل بصفة خاصة وذلك عند وصول تواريخ استحقاقها وهذا ما يجنبها الوقوع في عسر مالي، وما يترتب عنه من عقبات و نتائج سلبية متفاوتة الخطورة وقد تصل إلى إفلاس المؤسسة وخروجها من دائرة الأعمال.

- **تحسين المردودية:** يقصد بالمردودية مدى قدرة المؤسسة من خلال نشاطها الإنتاجي والاستغلالي على تحقيق فوائض مالية تمكنها من تسديد خدمات الأموال الموضوعة تحت تصرفها من مصادر خارجية وتحقيق أرباح صافية توزع على الملاك أو يحتفظ بها داخل المؤسسة لإعادة استثمارها في إطار توسيع وتطوير نشاطها الإنتاجي والاستغلالي بحيث تقوم المؤسسة بتحسين مستوى المردودية عن طريق تدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة وذلك بغية تحقيق تراكم في الثروة وبالتالي على مستوى أدائها المالي.

ثالثا- مجالات التحليل المالي: من أهم مجالات التحليل المالي نذكر:

1- **التحليل الاستثماري:** يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار وهيكلة الأموال الدائمة ومعرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل و السيولة على المدى القصير[8].

2- **التحليل الائتماني:** يقوم به المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا لنتيجة هذا التقييم[9].

---

[8] - شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، ص: 57-58.

[9] - مفلح عقل، ***الإدارة المالية والتحليل المالي***، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص: 233- 234.

3- **تحليل الاندماج والشراء:** بهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المجمع شرائها في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما[10].

4- **تحليل تقييم الأداء:** يشمل تحليل الربحية أو المردودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها بالإضافة إلى السيولة و اتجاهات النمو.

5- **التحليل من أجل التخطيط:** يعتبر التخطيط الإستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة ترغب وتريد البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تعترض أسواق الموارد المالية، المنتجات، السلع، الخدمات، والتحليل المالي يعتبر من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الإستراتيجي.

رابعا- من يستعمل التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي حاليا من عدة أطراف خارجية عن المؤسسة أو داخلية:

- **الأطراف الداخلية:** يستعمل من طرف المدير أو المسير المالي وهو ذو أهمية لاتخاذ القرارات المالية الاستثمارية التي تخص المؤسسة.

- **الأطراف الخارجية**: يستعمل من طرف المصرفيين ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة أو

مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة (وزارة، ولاية،بلدية). حسب نوع المؤسسة.

والشكل التالي يوضح الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي :

[10] - حمزة محمود الزبيدي، ***التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل***، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص:67.

الشكل (1): مخطط يظهر الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من التحليل المالي:

وضع المحلل:

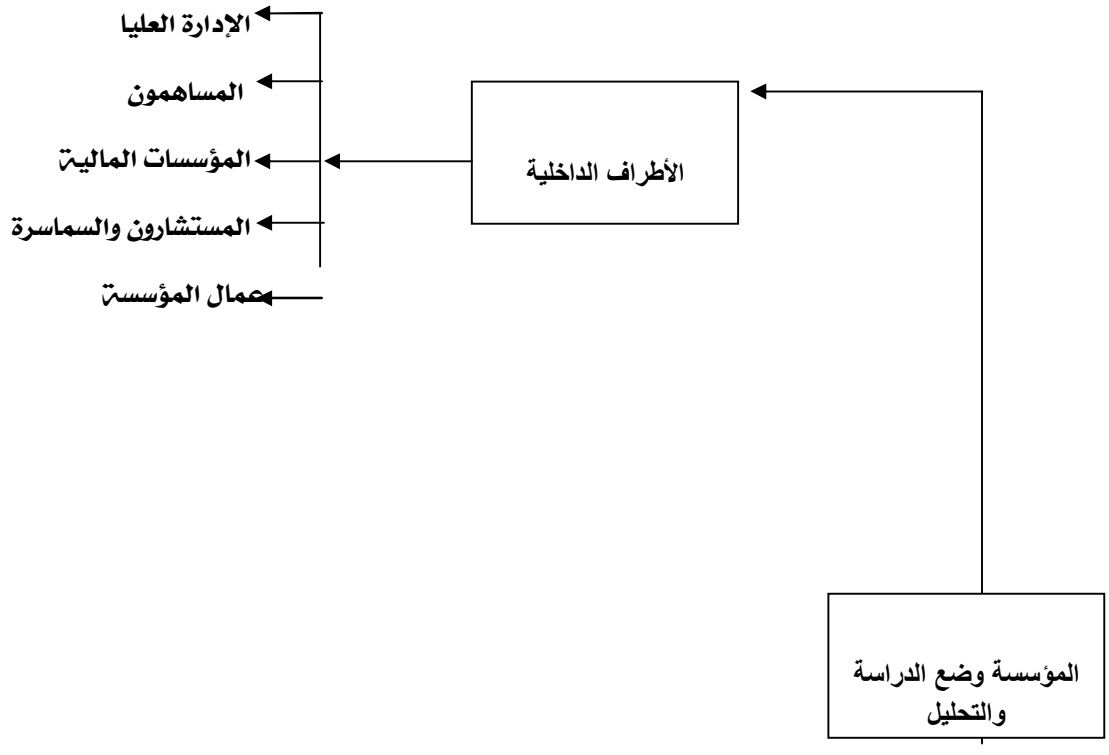

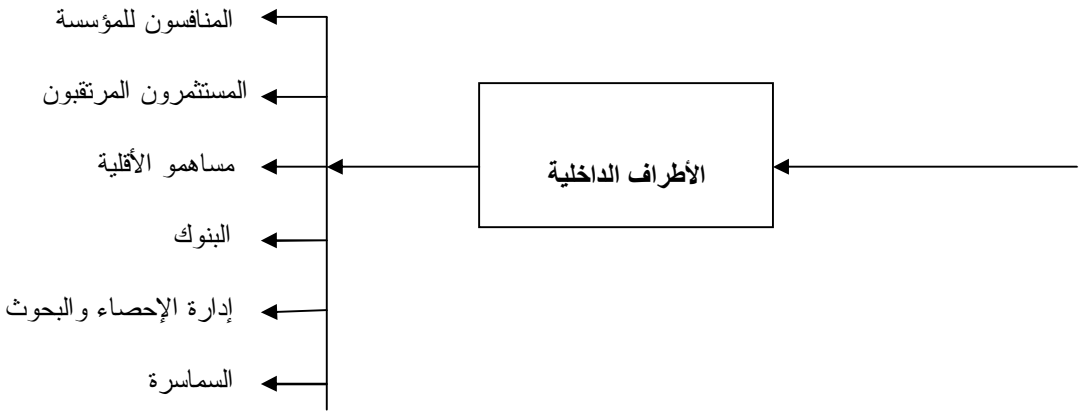

المطلب الثالث: **نتائج التحليل المالي**

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحل بالنسبة للمؤسسة الخارجية والداخلية وسنقوم بعرضها وفق النقاط التالية:[11]

1- **نتائج التحليل الخارجي:** تختلف النتائج باختلاف المستعمل الخارجي والتي يمكن أن

تكون أحد أو كل هذه العناصر التالية:

- تقديم ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك خاصة.

[11] - *ناصر دادي عدون*، ***مرجع سابق***، *ص: 12-13.*

- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها وأضعفها

2- **نتائج التحليل الداخلي:** كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:

- إعطاء حكم على السير المالي للفترة تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتموينية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول النظام المحاسبي المالي

شهدت البيئة المحاسبية تطور ملحوظا بالاتجاه نحو التوافق بين الممارسات المحاسبية على المستوى العالي وهو ما نتج عنه تطبيق معايير المحاسبة الدولية (I A S)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (J R R S)، والتي تبناها مجلس المعايير المحاسبة الدولية.

ومع وضع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مطلع الألفية الثانية تبنت الجزائر نظاما محاسبيا جديد ا يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية السابق ذكرها، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف ويسمى هذا النظام بالنظام المحاسبي المالي، نحاول من خلال هذا البحث للإلمام بالنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي:

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية مستمدة

من المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية،و مخطط حسابات يتوافق مع المخطط المحاسبي العام الفرنسي الحالي (P C G) بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية لاسيما في مجـــال تجميـــع الحسابات والملاحق.

أولا- مفهوم النظام المحاسبي المالي:

عرف النظام المحاسبي المالي المحاسبة المالية بأنها: " نظام لتنظيم المعلومـــة الماليـــة يســـمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صـــورة صـــادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينة في نهاية السنة الماليـــة"[12]، ويطبـــق النظام المحاسبي المالي إجباريا على:[13]

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية والغيـــر تجاريـــة، ذا كـــانوا يمارسون

نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاســـبية، ومدونـــة حسابات

تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف بها [14].

ويتعين على محاسبة كل مؤسسة ما يلي:[15]

- مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المعددة في النظام المحاسبي المالي.
- تطبيق الاتفاقيات والظروف والإجراءات المفتشية.

---

*[12]- قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 74، المادة: 3، ص: 3.*

*[13]- القانون رقم 11/07 ، **مرجع سابق**، المادة4، ص: 3.*

*[14]- القانون رقم 11/07، **مرجع سايق**، المادة 6، ص: 4.*

*[15]- المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27، المادة 2، ص: 11.*

- الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.

ثانيا- استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي (SCF):

1- القانون رقم 07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي:

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعي في صلب النص بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفية تطبيقه وتطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية على اعتبار أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح تبويب، ترتيب، تقييم وتسجيل معطيات أو بيانات عددية وعرض قوائم وكشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان وأداء وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

ويجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام و المصداقية والشفافية المرتبطة بالمسك المحاسبي والمراقبة والإفصاح عن المعلومات التي تعالجها ويدخل النظام المحاسبي المالي المحدد بموجب هذا القانون حيز التطبيق من 01/ 2010/01 وتلغى بدءا من هذا التاريخ الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 35-75 بتاريخ 29 أفريل 1975 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، اشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي كما تضمن هذا القانون تعريفا للمحاسبة يوضح و يعكس المقاربة المالية واعتبر هذا النظام في صلب النصوص بالمحاسبة المالية التي اعتبرت على أنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

تضمن القانون بذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصويري للمحاسبة باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وأحال تحديد هذا الإطار التصويري للتنظيم، كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحدود التي نص عليها التنظيم. أما بالنسبة للقوائم أو الكشوف المالية ألزم القانون الكيانات بضرورة إعداد إضافة للميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول لتدفقات الخزينة وآخر المتابعة التغيير في الأموال الخاصة، ونص على ضرورة أن تتضمن كل هذه القوائم إمكانية إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

2- مرسوم تنفيدي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القـــانون 07-11 المتضمن

النظام المحاسبي المالي:

جاء المرسوم في 44 مادة نصت الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفية تطبيـــق المواد(5، 7، 8، 9، 22، 25، 30، 36، 40) من القانون 11/07، هذه المواد التي كانـــت موضـــوع حالات إلى نصوص تنظيمية ماعدا المادة 24 المتعلقة بمسك محاسبة بواسطة الإعلام الآلي التي كانت محل موضوع مرسوم تنفيذي(سيأتي تناوله).

تناول هذا المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة الماليـــة للكيانـــات بدايـــة بالإطـــار التصوري الذي تم عرضه من خلال أهدافه، أهمها اعتباره مرجعا لوضع معايير جديدة، وكذلك تنـــاول هذا المرسوم القوائم المالية وتم التركيز على خصائص المعلومة الواردة في هذه القوائم وتناول بعـــض المبادئ المحاسبية المتبناة مثل:

- مبدأ الأهمية البينية؛
- مبدأ الحيطة؛
- مبدأ التكلفة التاريخية؛
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛
- مبدأ الصورة الصادقة.

تضمن هذا المرسوم أيضا تحديد المحتوى ومضمون الأصول المحاسبية للكيانـــات وخصـــومها وكذلك تحديدا للمنتجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة، وفي الأخير الإطار العام للمعايير المحاســـبية المتعلقة بـــــــــــــــــ:

- الأصول؛
- الخصوم؛
- قواعد التقييم والمحاسبة؛
- معايير ذات صبغة خاصة.

3- المرسوم التنفيذي 09/ 110 بتاريخ 07 أفريل2009 المحدد لشروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي:

جاء المرسوم في 26 مادة تضمن الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذلك الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج إضافة لإجراءات الرقابة الداخلية المفترضة لضمان حسن سير واستغلال هذا البرامج.

4- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها كذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها:

يعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية وجاء هذا القرار في 4 أبواب تناولت:

الباب الأول: قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإرادات وإدراجها في الحسابات؛

الباب الثاني: عرض الكشوف المالية؛

الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها.؛

الباب الرابع:المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، كما تضمن هذا القرار في خاتمته معجما لتسع وتسعون مصطلحا من المصطلحات المحاسبية مستوفية للشرح.

5- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين و الأنشطة

المطبقة على الكيانات الصغير بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة:

وتضمن هذا القرار تفعيل هذه الأسقف كما يلي:

- **بالنسبة للنشاط التجاري:**

- رقم الأعمال 10 ملايين دينار جزائري.

- عدد المستخدمين 9 أجزاء بوقت كامل.

- **بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي:**

- رقم الأعمال 06 ملايين دينار جزائري.

- عدد المستخدمين 9 أجزاء بوقت كامل.

- **بالنسبة لنشاط الخدمات والنشطات الأخرى:**

- رقم الأعمال 03 ملايين دينار جزائري.

- عدد المستخدمين 9 أجزاء بوقت كامل.

6- التعليمة رقم02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي:

بصدور التعليمة رقم 02 بتاريخ 29 أكتوبر2009 عن المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) المتضمنة الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) قد تأكد وزارة المالية- المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) - على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ابتداء من تاريخ 1جانفي 2010 بعد أن تأجل في السابق عن التاريخ المقرر وهو 01 جانفي 2009 كما نص على ذلك القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF)المسمى في طلب النص بالمحاسبة المالية.

أرفقت هذه التعليمة بجدول ملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي الجديد وهذا بهدف تسهيل عملية تحويل الأرصدة من حساب إلى الحساب الذي يقابله وانتهت التعليمة بالإشارة والتأكيد على أن الاحترام الصارم للإجراءات التي تضمنها هذه التعليمة كفيل بضمان الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، وتمت الإشارة إلى ضرورة إعلام المجلس الوطني للمحاسبة بكل الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالانتقال نحو النظام الجديد لتكون موضوع معالجة وإصدار آراء من قبل المجلس (CNC).

<u>المطلب الثاني:</u> أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي: [16]

إن المخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ سنة 1976 وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي، وعندما اتجهت الجزائر إلى اقتصاد السوق من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية المعدة مند الثمانينات من القرن 20، والتي ساهمت في ترقية المنافسة وجذب الاستثمار الأجنبي

---

[16]: شنوف شعيب، ***<u>أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية</u>***، *مجلة جديد الاقتصاد تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006، ص: 59.*

المباشر خاصة في قطاع المحروقات، لذلك أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد، بحيث أنه لا يستجيب لاحتياجات المؤسسات والمساهمين من حيث المعلومات المحاسبية ويمكن تخليص أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق؛

- ضغوطات الهيئات الدولية- صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة - قصد الالتزام

بالمعايير الدولية؛

- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية المقيمة بالجزائر؛

- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، و التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل

عام وخاصة القياس والتقييم والعرض والإفصاح؛

- قرارات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغيرات يجب أن تكون في

مستوى التطورات الإقتصادية، وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه

للاقتصاد الجديد؛

- نقائص وعيوب المخطط المحاسبي الوطني.

ويمكن تلخيص نقائص المخطط المحاسبي الوطني فيما يلي:

- يخضع المخطط المحاسبي الوطني لأهداف قانونية ومحاسبية فقط، لذلك لا تستجيب الميزانية المحاسبية لمتطلبات التحليل المالي؛
- تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون لم يوفق فيه مما أدى إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات.
- غياب المحاسبة التحليلية و الجرد المستمر مما شكل صعوبات في تقييم بعض عناصر الأصول كالمنتجات؛

- يعتمد ترتيب عناصر الميزانية على مبدأ درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم، ولا يأخذ يعين

الاعتبار مبدأ السنوية؛

- بعض عناصر الميزانية المحاسبية غير موضوعية مثل المصاريف الإعدادية فهي عبارة عن مصاريف

وليست موجودات مادية أو معنوية؛

- تعتمد المحاسبة العامة على مبدأ التكلفة التاريخية فقط أي تقييم عناصر الأصول حسب كلفة شرائها، وليس القيمة العادلة؛
- يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أوراق المساهمة المالية من عناصر الحقوق، بينما تعتبر حسب المخطط المحاسبي العام من الاستثمارات؛
- عدم معالجة العماليات المنجزة في إطار عقد الإيجار، بحيث يسمح عقد الإيجار للمؤسسة بتمويل شراء

تجهيزات، ولكن لا نحصل على ملكية إلى بعد تسديد مبلغه الكلي على شكل دفعات، إلا أن المخطط المحاسبي الوطني يشترط الملكية لذلك لا يؤخذ بعين الاعتبار في الميزانية.

المطلب الثالث: الإطار التصوري

يشكل الإطار التصويري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

كما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

أولا- **الفرضيات المحاسبية:** تم التأكيد على فرضيتين أساسيتين:[17]

[17]- محمد بوتين، ***المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية***، الجزائر، 2010، ص: 52.

1- **محاسبة الالتزام:** تحضر القوائم المالية اعتمادا على أحداث تمت فعلا أي تسجل العمليات والأحداث

المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل العمليات في دفاتر المحاسبية بذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها.

2- **استمرارية الاستغلال:** تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة

لنشاطاتها في مستقبل متوقع إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن

أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب[18].

ثانيا- المبادئ المحاسبية الأساسية: تبني النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف

عليها، وهي:

1- **مبدأ الدورة المحاسبية:** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في 31/12/N.

2- **استقلالية الفترات:** النتيجة المحققة في كل فترة مستقلة من التي سبقتها والتي تليها، ومن أجل تحديدها،

يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

3- **قاعدة الوحدة المحاسبية:** تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن ماليها، وتقوم المحاسبة

المالية على الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج الوحدة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين

[18]- **الأمر 156/08**، المادة رقم 07.

بالأموال الخاصة أو المساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب أن لا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.

4- **قاعدة الوحدة النقدية:** لابد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض

النظام المحاسبي المالي ضرورة بمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).

5- **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون معلومة ذات أهمية إذا كان غيابها يمكن أن يؤثر على القررات الإقتصادية

المتخذة من طرف مستعملي القوائم المالية.

6- **مبدأ الحيطة والحذر:** يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في

ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات

المؤسسة أو نتائجها.

7- **مبدأ استمرارية الطرق**: إن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات

المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

8- **مبدأ التكلفة التاريخية**: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في

القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة، بخلاف فإنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية.

9- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية**: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

10- **مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القـانوني**: يجـب تسـجيل وإظهـار العمليـات والأحداث

الإقتصادية حسب حقيقتها الإقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني، فمثلا عملية القرض الإيجـاري من

الناحية القانونية تعتبر عملية إيجار، أما من الناحية الإقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء.

11- **مبدأ عدم المقاصة**: لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين

عنصر من الأعباء و عنصر من المنتجات، إلا إدا تقت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

12- **الصورة العادلة**: يجب أن تعطي القوام المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى

تتوفر هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القـوام الماليـة للمؤسسـة قادرة على

تقديم المعلومة ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغييرات في الوضع المالي لها، وإذا كانت هناك

قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبيا على هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

13- **مبدأ القيد المزدوج**: تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى" القيد المزدوج"، حيـث يسمى كل

تسجيل على الأقل حسابين اثنين أحدهما ملايين والآخر دائن بحيث أن يكون المبالغ متساوية.

ثالثا- الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية: هناك أربعة خصائص يجب توفرها في القوائم المالية حتى

تكون ذات فعالية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية وتتمثل في:

1- **الملائمة**: لكي تكون المعلومة المحاسبية مقيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجـات مسـتخدمي القرارات،

وتعتبر المعلومة ملائمة إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها[19].

2- **المعلومة ذات مصداقية**: لكي تكون المعلومة ذات مصداقية فإنه يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها

من الأحداث التي تمثلها، وإن تكون خالية من الأخطاء ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة

للمؤسسة[20].

3- **الوضوح**: يجب أن تكون المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية واضحة أو سهلة الفهم من طرف المستعملين

الذين تتوفر لديهم إرادات دراسة المعلومة ومعرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة، ويبقى هذا المصطلح

غامضا وصعب التطبيق في الواقع الملموس.

4- **قابلية المعلومة للمقارنة**: المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية تسمع للمستعمل القيام بمقارنات داخل المؤسسة نفسها ومابين المؤسسات، كما يسمح له نسبيا بتقييم وضعيتها المالية وأدائها وتغيرات وضعيتها المالية[21].

المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي:

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخ دبها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية:

---

[19]- محمد بوتين، **مرجع سابق**، ص: 53.

[20]- محمد بوتين، **مرجع سابق**، ص: 52.

[21]- محمد بوتين، **مرجع سابق**، ص: 53.

- القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة، والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشتمل على:

- الميزانية؛

- حساب النتائج؛

- قائمة التدفقات الخزينة؛

- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويتوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

المطلب الأول: الميزانية

أولا- مفهوم الميزانية: وتعرف بقائمة الوضع المالي أو قائمة المركز المالي وهي تصوير الوضع المالي

أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة(تاريخ إعداد القائمة). وعليه فإن محتويات الميزانية

هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل

مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية[22].

وبتعبير آخر فإن الميزانية ما هي إلا صورة فوتوغرافية لأوضاع المنشأة المالية في لحظة إعدادها فهي

وضع ساكن للمركز المالي للمنشأة[23]. وتتألف من جانبين، الجانب الأول يوضح مصادر الأموال في

[22]-لزعر محمد سامي، ***التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، تخصص الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2011-2012، ص:36.

المنشأة ويسمى بالخصوم (حقوق الملكية والالتزامات) والجانب الثاني يوضح استخدامات هذه الأموال

(الأصول أو الموجودات)[24].

ثانيا- أهمية الميزانية: تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في

أصول المؤسسة، و التزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال

مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

1- حساب معدلات العائد؛

2- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛

3- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في

المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية[25].

ثالثا- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية: قرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر

محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي[26]:

1- **الأصول:** وتضم ما يلي:

- التثبيتات المعنوية؛
- الإهتلاكات؛

---

[23]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص: 45.

[24]- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 37.

[25]- لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 36.

[26]- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429، المادة 122.

- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- قرينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

2- **الخصوم: وتضم:**

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز

رأس المال الصادر(في حالة المؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر

الأخرى؛

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الموجودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق[27]:

- ✓ وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛
- ✓ حصة أكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
- ✓ مبالغ للدفع والاستلام؛

[27]-لزعر محمد سامي، ***مرجع سابق***، ص: 38.

- ✓ المؤسسة الأم؛
- ✓ الفروع؛
- ✓ المؤسسات المساهمة في المجمع؛
- ✓ جهات أخرى مرتبطة(مساهمين، مسرين)؛
- ✓ في إطار مؤسسات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم؛
- ✓ تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- ✓ عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير المحررة كليا؛
- ✓ عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة؛
- ✓ القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛
- ✓ الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
- ✓ حقوق وامتيازات وتحقيقات محتملة متعلقة بالأسهم؛
- ✓ مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز عبر المدرجة في الحسابات(في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

ثالثا- عرض الميزانية المحاسبية: يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة

مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويتم

تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها

معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية (كما يبينه الجدول رقم 01- 02).

1- **الأصول**: تعرف الأصول على أنها منافع إقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة

المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات

تمت في الماضي[28].

وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول

التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية.[29]

أ- الأصول غير الجارية: وتعرف كذلك بالأصول غير المتداولة، وهي الأصول التي تستغرق عملية تحولها

إلى نقدية لأكثر من فترة مالية أو دورة تشغيلية[30] وتتمثل أهم هده الأصول فيما يلي:

- **التثبيتات غير المادية**: وتعرف كذلك بالأصول المعنوية أو الأصول غير الملموسة وتشمل: براءات

الاختراع والشهرة، العلامة التجارية، حقوق التأليف فارق الاقتناء...الخ. وتظهر هذه الأصول بكلفة

اقتنائها التاريخية ويتم توزيع هده الكلفة على سنوات العمر الإنتاجي أو السنوات التي يحددها القانون

وتعرف عملية التوزيع هذه بالإستنقاد.

- **التثبيتات المادية**: وتعرف أحيانا بالأصول الملموسة حيث يقتني هذا النوع من الأصول يقصد تثبيته في المنشأة واستخدامه في النشاط التشغيلي ويشمل كل من الأراضي، المباني، المعدات والآلات، المباني، الأثاث...الخ.

---

[28]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 38.

[29]- لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 38.

[30]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 38.

- **التثبيتات في شكل امتياز:** التثبيتات في شكل امتياز هي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز(الممنوح له). ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجب شخص عمومي(مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تتقيد خدمة عمومية تحت مسؤولية لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتناء أتاوي من مستعملي الخدمة العمومية[31].
- **التثبيتات الجاري إنجازها:**هي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لازالت لم تكتمل يعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيتات. فهي إذن تثبيتات غير قابلة للاستعمال النهائي.
- **التثبيتات المالية:** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة الاثنى عشر شهرا، وتميز بين ثلاثة أنواع:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مقيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نقودا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.
- السندات المثبتة لنشاط الحافظة المعدة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل يقدر أو بآخر مردودية

مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها.

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة

الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.

- القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصيرة: الديون لدى الزبائن، وغيرها من الديون الأكثر من 12 شهرا. أو القروض التي تزيد على 12 شهرا المقدمة لأطراف أخرى.

[31] - *القرار العدد 19، المادة رقم 122.*

ب- **الأصول الجارية**: تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة، الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأعراض

المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال 12 شهرا بالإضافة إلى السيولة أو شبه

السيولة التي لا يخضع استعمالها لقيود [32]وتتمثل أهم هده الأصول فيما يلي:

- **المخزونات:** تمثل المخزونات أصولا عند الاحتفاظ بها للبيع خلال دورة النشاط التجاري. وخلال مرحلة التصنيع لعرض البيع، أو إذا كان في شكل مواد أو لوازم تستهلك في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.[33]
- **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي مال للمنشأة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى.

- في الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية وتتكون من المدينون وأوراق القبض.

- أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن تسوق أمثلة عليها مثل: سلف الموظفين أو العروض الممنوحة للمنشآت التابعة[34].

- **الموجودات وما يماثلها:** وهي تخص القيم القابلة للتوظيف، والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغيير في قيمتها[35].

---

[32]- لزعر محمد سامي، ***مرجع سابق***، ص: *40.*

[33]- عيب شنوق، ***التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS***، دار زهران للنر والتوزيع

[34]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، ***مرجع سابق***، ص: *43.*

[35]-لزعر محمد سامي، ***مرجع سابق***، ص: *41.*

- **رؤوس الأموال الخاصة**: وهو ما تبقى من أصول المؤسسة يعد طرح كل خصومها فهي تمثل فائض

أصول، المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية، فهي تظم كل من رأس المال الصادر، العلاوات

والاحتياطات، فارق التقييم ، فارق إعادة التقييم فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.[1]

2- **الخصوم:** تشكل الخصوم أحد مصادر التمويل في المنشآت وهي المصدر الخارجي للتمويل وتعرف بأنها منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة المحاسبية حيث يتم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات الوحدة أو وحدات أخرى وذلك نتيجة الأحداث وعمليات تمت بالماضي. وتتقسم الخصوم إلى:

أ- الخصوم غير الجارية: وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو

التي لا تستحق خلال 12شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من

12 شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو

استحق خلال 12 شهرا. وتشمل ما يلي:

- **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وتتمثل في[36]:

- **إعانات الاستثمار (أو التجهيز):** وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد أو تمويل علمياتها على المدى الطويل.
- **المؤونات:** تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة

[36] - لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 41، 42.

الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة

إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.

- **الضرائب:** وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع

استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، والضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالحروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى مؤونات الضرائب.

- **الافتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية، التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية

والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية واستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال

الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة وتشمل السندات البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة

الأجل.

ب- الخصوم الجارية: هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال 12 شهرا

الموالية لتاريخ الإقفال. وتتضمن العناصر التالية:

- **الذمم الدائنة:** وهو ما على المنشأة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالآجال أيضا، وتتكون من الدائنون أو ما يعرف أحيانا بـــــــــــــ الموردون وأوراق الدفع، ضرائب الدخل المستحقة.
- **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المنشآت المؤسسات أو الأفراد ويطلب منها

تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

المطلب الثاني: حسابات النتائج

أولا- مفهوم حسابات النتائج: لجانب حسابات النتائج تستخدم العديد من التسميات المختلفة، قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات. وهي أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير

عن نتائج الأعمال للمشروع وبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتدمج بموجبها حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة صناعية بينما يدمج حسابي المتاجرة و الأرباح والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة صناعية، وتعرض الإيرادات والمصروفات يشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاق لنتائج المشروع[37].

ولهذا يشير البعض إلى قائمة الدخل من أنها تبين التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال

الفترة المحاسبية (سنة عادة)، كما تحدد بأنها الترجمة الرياضية لسياسات وخبرة ومعرفة وبعد نظر ومبادرة إدارة المنشأة وذلك من وجه نظر الإرادات والنفقات، ومحمل الربح عن إدارة الأعمال، وصافي

الربح أو الخسارة [38].

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه:"بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من

الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة

الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة[39].

ثانيا- أهمية حسابات النتائج: إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي

الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن وعليه فإن أهمية القائمة تتبع من:[40]

---

[37] - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 29.

[38] - حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص: 48.

[39] - القرار العدد 19، **مرجع سابق**، ص: 48.

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام، المشروع لمبالغ نقدية؛
- تساعد في التأكد من أن المصادر الإقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

ثالثا- المعلومات التي يجب الإقصاء عنها في حسابات النتائج:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسين هما المنتوجات والأعباء ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الإقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في

شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كم تمثل المنتوجات، استعادة خسارة من

القيمة والاحتياطات، المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

- **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الإقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو

الاحتياطات وخسارة القيمة المحدد بموجب قرار الوزير المكلف بالمالية.

كما فرض النظام المحاسبي المالي المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج الممثلة في:[41]

- تحليل الأعباء حسب الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛

---

[40] - *لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 43.*

[41] - القرار العدد 19، المادة رقم: 223.

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخاسر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية(منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

بالإضافة إلى المعلومات الرتب الأخرى المقدمة إما في حساب النتائج وإما في الملحق المكمل لحساب النتائج المتمثلة في:

- ✓ تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- ✓ مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة، وللكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

رابعا- عرض حسابات النتائج:

يعكس حسابات النتائج خلاصة نتيجة عمليات التشغيل في المنشأة وماتقود إليه من ربح أو خسارة، فهو قائمة تحضر بطريقة تعرض فيها جميع إيرادات المنشأة والمتعلقة بفترة زمنية محددة ومايقابلها من نفقات. وتحدد النتيجة من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتوجات.[42]

وهو ما يمكن أن نوضحه في الشكل التالي:

[42]- حمزة محمود *الزبيدي*، ***مرجع سابق***، *ص: 48.*

الشكل رقم:2 **أعباء ونواتج حسابات النتائج:**

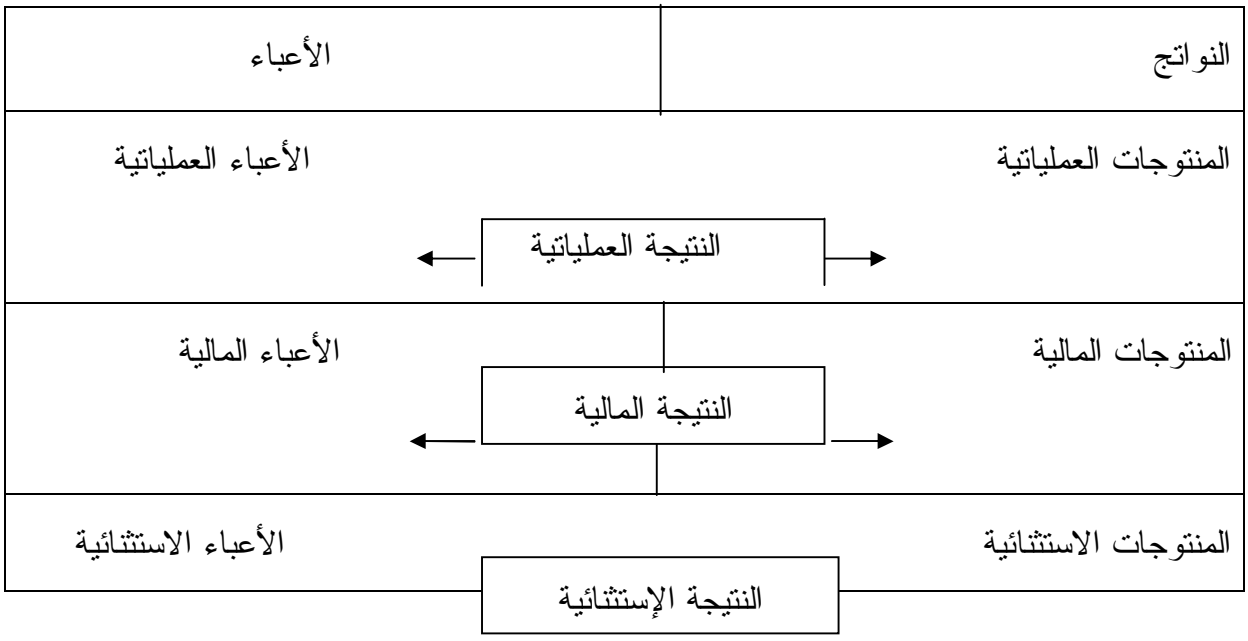

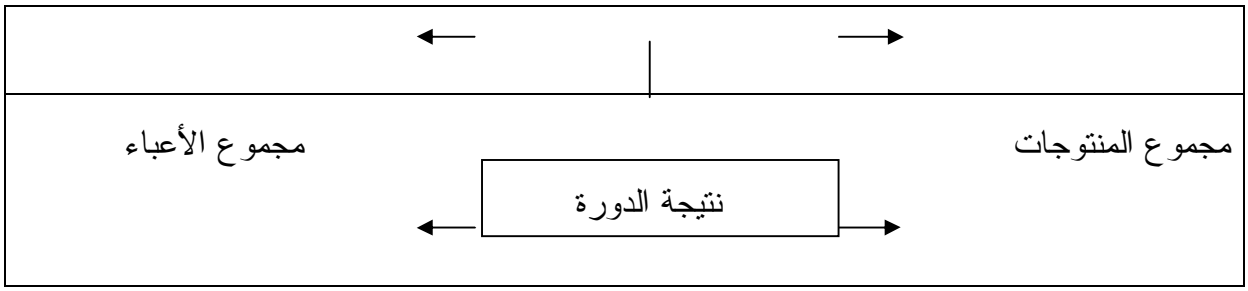

- لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج وذلك حسب طبيعة واحتياجات المؤسسة

وهما: حساب النتيجة حسب الطبيعة وحساب النتائج حسب الوظيفة.

1- **حساب النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع

السير الرئيسية والمتمثلة في الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال وغيرها

من النتائج الوسطية[43].

ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة تحتاج إلى المرور عبر المراحل التالية:

أ- **النتيجة العملياتية:** وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية(الأساسية)، أي عمليات التموين الإنتاج والبيع، وتمثل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي، وهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة، ويتم الوصول إلى النتيجة العملياتية عن طريق طرح كافة الأعباء العملياتية وإضافة المنتوجات العملياتية.[44]

والجدول التالية يوضح كل من الأعباء والمنتوجات العملياتية:

الجدول رقم 01: المنتوجات والأعباء العملياتية:

الأعباء العملياتية	المنتوجات العملياتية

[43] - شعيب شنوق، **مرجع سابق**، ص: 147.

[44] -لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 46.

- مشتريات البضائع والمواد الأولية والتموينات الأخرى - تغيرات المخزون. - المشتريات المستهلكة. - مشتريات أخرى وأعباء خارجية. - الضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة. - المخصصات للإهتلاك والمؤونات - الأعباء العملياتية الأخرى.	- المبيعات من البضائع - المبيعات من المنتجات المصنعة ومن الخدمات رقم الأعمال. - تغير المخزونات والمنتجات قيدا الصنع - الإنتاج المثبت. - إعانات الإستغلال. - استئناف على خسائر القيمة والمؤونات - المنتجات العملياتية الأخرى.
المجموع	المجموع
نتيجة الإستغلال	

ومن أجل حساب النتيجة العملياتية تقوم أولا بحساب كل من: إنتاج السنة المالية، إستهلاك السنة المالية، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال وفيما يلي توضيحها:

- **إنتاج السنة المالية:** يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع و الخدمات ويمثل مجموع

منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة ويتضمن كل من مبيعات البضائع،

المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة تغيير المخزونات والمنتجات الجاري إنجازها

الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال.[45]

- **إنتاج السنة المالية:** ويشمل المشتريات المستهلكة خلال السنة المالية بالإضافة إلى الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى يهدف ممارسة أنشطتها[46].

---

[45] - لزعر محمد سامي، ***مرجع سابق***، ص: *47*.

[46] -شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، ص: *149*.

- **القيمة المضافة:** وهي تمثل الفرق بين إنتاج، السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتعتبر قياسا نقديا لما

أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة.

- **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يقيس الفائض الإجمالي الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال. وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة(ماعدا الضريبة على الأرباح).
- **النتيجة العملياتية:** يتم التواصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات و الأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الإهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.

ب- **النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية[47].

وفيما يلي توضيح كلا من النواتج المالية والأعباء المالية:

الجدول رقم02: المنتوجات والأعباء المالية:

النواتج المالية	الأعباء المالية

[47]-لزعر محمد سامي، ***مرجع سابق***، ص: 48- 49.

- منتوجات المساهمة - عائدات الأصول المالية - عائدات الحسابات الدائنة - فارق التقييم عن أصول مالية- نواقص القيمة - أرباح الصرف - الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية - المنتوجات المالية الأخرى	- أعباء الفوائد - الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات. - فارق التقييم عن أصول مالية نواقص القيمة - خسائر الصرف. - الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية - الأعباء المالية الأخرى
المجموع	المجموع
النتيجة المالية	

ت- **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** وهي مجموع النتيجة العملياتية والنتيجة المالية. وتمثل النتيجة العادية

المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة[48].

ث- **النتيجة الاستثنائية:** النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية. ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعا استثنائيا مثل: نزع الملكية، الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة.

ج- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** وتساوي الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية.[49]

[48]- شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، *ص: 48.*

[49]- لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص: 48- 49.

2- **حساب النتائج حسب الوظائف: (الملحق رقم04):** تصنف الأعباء حسب الوظيفة وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكاليف والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية.[50] ومن أجل إعداد هذه القائمة فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها إلى أعباء حسب الوظيفة كما هو موضح في الجدول التالي:

- الجدول رقم03: الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف:

عناصر الاستغلال	المبلغ	كلمة المبيعات (الإنتاج)	أعباء التوزيع (تسويق)	أعباء إدارية (الإدارة)	أعباء أخرى عملياتية
- مشتريات البضائع					
- تغيرات المخزون					
- مشتريات المواد الأولية والتموينات الأخرى					
- تغيرات المخزون					
- مشتريات أخرى وأعباء خارجية					
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة					
- أعباء المستخدمين					
- المخصصات للإهتلاك والأرصدة					
- أعباء الاستغلال الأخرى					
المجموع					

[50]-شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، ص: *154.*

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية، وتشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية. وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية:

- **هامش الربح الإجمالي**: هو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

- **رقم الأعمال:** الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون هده المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع ومبالغ الخصوم المسموح به[51].

رقم الأعمال= إيرادات المبيعات-(مردودات ومسموحات المبيعات+ الخصوم المسموح به).

- **كلفة المبيعات:** وهي تشكل الكلف التي تتحملها المنشأة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو

الخدمات المقدمة للعملاء[52] وتحسب هده الكلف في المؤسسات التجارية من خلال.

تكلفة المبيعات = بقاعة أول المدة+ صافي المشتريات+ مصاريف المشتريات- بضاعة آخر المدة.

- وتحسب هده الكلف في المنشأة الصناعية من خلال:

كلفة البضاعة المباعة= بضاعة أول المدة(مواد خام= مواد تحت التشغيل+ بضاعة جاهزة)+ صافي مشتريات المواد الخام+ أجور صناعية مباشرة+ مصاريف صناعية مباشرة + مصاريف صناعية غير مباشرة-

بضاعة آخر المدة(مواد خام+ بضاعة تحت التشغيل+ بضاعة جاهزة).

- **النتيجة العملياتية:** وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال

[51]-لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 50.

[52]-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 51.

ممارسة نشاطها الجاري(الأساسي). ويتم التوصل إليه يعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات

العملياتية الأخرى. واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى.[53]

- **التكاليف التجارية:** فهي المصاريف الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة وهي مثل: مصاريف الإعلان والدعاية ورواتب رجال البيع وعمولاتهم ومصاريف نقل الخارج والعينات المجانية...الخ.
- **الأعباء الإدارية والعمومية:** هي المصاريف التي تنفقها المنشأة على أنشطتها الإدارية العامة وتشتمل على مصاريف التأمين والإيجارات والرواتب الإدارة والموظفين وإهتلاكات الأثاث

والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة[54].

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي+ المنتوجات العملياتية الأخرى+ التكاليف التجارية-

الأعباء الإدارية- الأعباء العملياتية الأخرى.

ونبين في الشكل التالي كلا من حسابات النتائج حسب الوظائف وحسب الطبيعة:

[53]- لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 51.

[54]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح *المطارنة*، ***مرجع سابق***، *ص: 33.*

الشكل رقم3: حسابات النتائج الوظائف وحسب الأعباء.

رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها. الإنتاج المثبت. إعانات الاستغلال. 1- إنتاج السنة المالية. المشتريات المستهلكة. الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى. 2- إستهلاك السنة المالية 3- قيمة الاستغلال المضافة أعباء العاملين. الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة 4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى. الأعباء العملياتية الأخرى. المخصصات للإهتلاك والأرصدة استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة.		رقم الأعمال كلفة المبيعات. هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية. التكاليف التجارية. الأعباء الإدارية. أعباء أخرى عملياتية.
	النتيجة العملياتية المنتجات المالية.	

	الأعباء المالية	
	النتيجة المالية	
	النتيجة العادية قبل الضرائب	
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية.	
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
	المنتجات الغير العادية. الأعباء الغير العادية.	
	النتيجة الإستثنائية.	
	النتيجة الصافية للسنة المالية.	

المطلب الثالث: جدول تغيرات رأس المال:

أولا- مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

توضح هده القائمة التغيرات الحادثة في الأرباح المحتجزة، وتعرض معلومات هده القائمة بطرق مختلفة فأحيانا تعرض بقائمة مستقلة وأحيانا أخرى تعرض بقائمة ملحقة بقائمة الدخل(حسابات النتائج، والميزانية، ومن خلال هده الطريقة توضح العلاقة الوثيقة بين حسابات النتائج والميزانية.[55]

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات رأس المال بأنها: " يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية"[56].

ثانيا- أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة: تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو

[55]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 36.

[56]- القرار العدد 19، **مرجع سابق**، المادة: 125.

خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.[57]

ثالثا- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

يجب على المؤسسة أن تعرض جدول مستقل تغيرات الأموال الخاصة يظهر ما يلي:[58]

- صافي ربح أو خسارة الفترة، أرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة؛
- المعاملات الرأسمالية مع المساهمين والتوزيعات والتغيرات في حقوق المساهمين؛
- كل عنصر من عناصر الإيرادات أو الأعباء التي لها علاقة بحقوق المساهمين؛
- حركة الأسهم والاحتياطي؛
- تقديم المعلومات المالية الضرورية وغير الموجودة في القوائم المالية سابقة الذكر؛
- السياسات والطرائف المحاسبية المعتمدة.

رابعا- إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:[1]

1- تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأسمال المؤسسة؛
- علاوة الإصدار؛
- فارق التقييم؛
- فارق إعادة التقييم؛
- الاحتياطات والنتيجة.

---

[57]- *لزعر محمد سامي*، ***مرجع سابق***، *ص: 59.*

[58]-شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، *ص: 205.*

ب- تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

- **التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:** تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء

تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الإهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات

المحاسبية.ووقف للنظام المحاسبي المالي فإن تغيرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ، والأسس،

والاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم فوائدها المالية.

أو يعمد إلى تغير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروض في إطار تنظيم جديد وكان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية.[59]

- **مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات:** بما أن تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يأثر التغيرات في السياسات المحاسبية، فالخطوة الثانية لإظهار

المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات التي

أشار إليها النظام المحاسبي المالي، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص

بإعادة التقييم). ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.

- **النتيجة الصافية:** الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج، وتكون موجبة إذا كان صافي ربح وسالية إذا كانت خسارة.

- **المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة:** وتشمل ما يلي:

[59]- القرار العدد 19.

- ✓ زيادة رأس المال(من خلال إصدار أسهم جديدة)؛
- ✓ الحصص المدفوعة وتظهر بالأساليب تحت عمود الاحتياطات والنتائج؛
- ✓ الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج[60].

المطلب الرابع: جدول تدفقات الخزينة

أولا- مفهوم جدول تدفقات الخزينة(قائمة التدفقات النقدية): اعترافا بأهمية النقدية، والحاجة إلى تتبع حركتها خلال العام، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم 95 الذي يقضي بإلزام المنشآت بإعداد قائمة إضافية هي قائمة التدفقات النقدية. [61]

ومن خلال هده القائمة يتم عرض حركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة من خلال توليد واستخدام

النقدية سواء من عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية للمنشأة[62].

ثانيا- أهمية قائمة التدفقات النقدية: تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هده القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها:[63]

- تبين الأثر النقدي لكافة النشطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من

كونه يشكل تدقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها.

- إن تقسيم هده القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة

والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات

وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح.

---

[60]- *لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 61.*

[61]- *منير ابراهيم هندين **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء المالي: مدخل حوكمة الشركات**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009، ص: 125.*

[62]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 50.

[63]- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009، ص: 273.

ثالثا- مكونات قائمة التدفقات النقدية: حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هده القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ويتم تصفيتها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج[64].

- ويمكننا شرح وتوضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي:[65]

1- الأنشطة التشغيلية:

وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة والتي تشمل مايلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة؛
- النقد المحصل من العملاء أي الناتج عن المبيعات؛
- النقد المدفوع للموردين أي ثمن البضائع؛
- النقد المدفوع للضرائب؛
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2- الأنشطة الاستثمارية:

تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن استثمارات وفيما يلي أمثلة على هده العمليات:

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل الأخرى؛
- المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمارات؛
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل

[64]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 196.
[65]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 276.

الأخرى.[66]

3- الأنشطة التمويلية:

وتختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل: الحصول على رأس مال من الملاك وإمدادهم يعائد على استثماراتهم أو رد هده الاستثمارات واقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة[67].

وتشمل:

- **الإيرادات التمويلية:** بيع الأسهم، بيع السندات.
- **المصروفات التمويلية:** وتشمل الأرباح الموزعة للأسهم.

والشكل التوضيحي التالي يبين التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس النشاط:

الشكل رقم:04 التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس النشاط

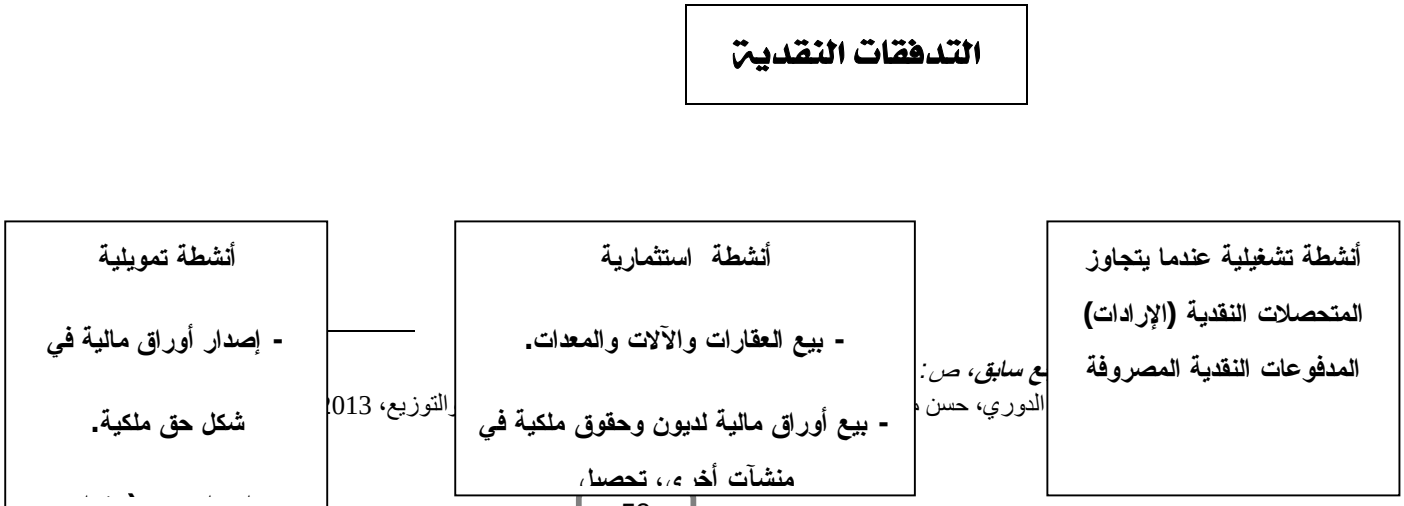

ع *سابق*، ص:
الدوري، حسن
التوزيع، 2013

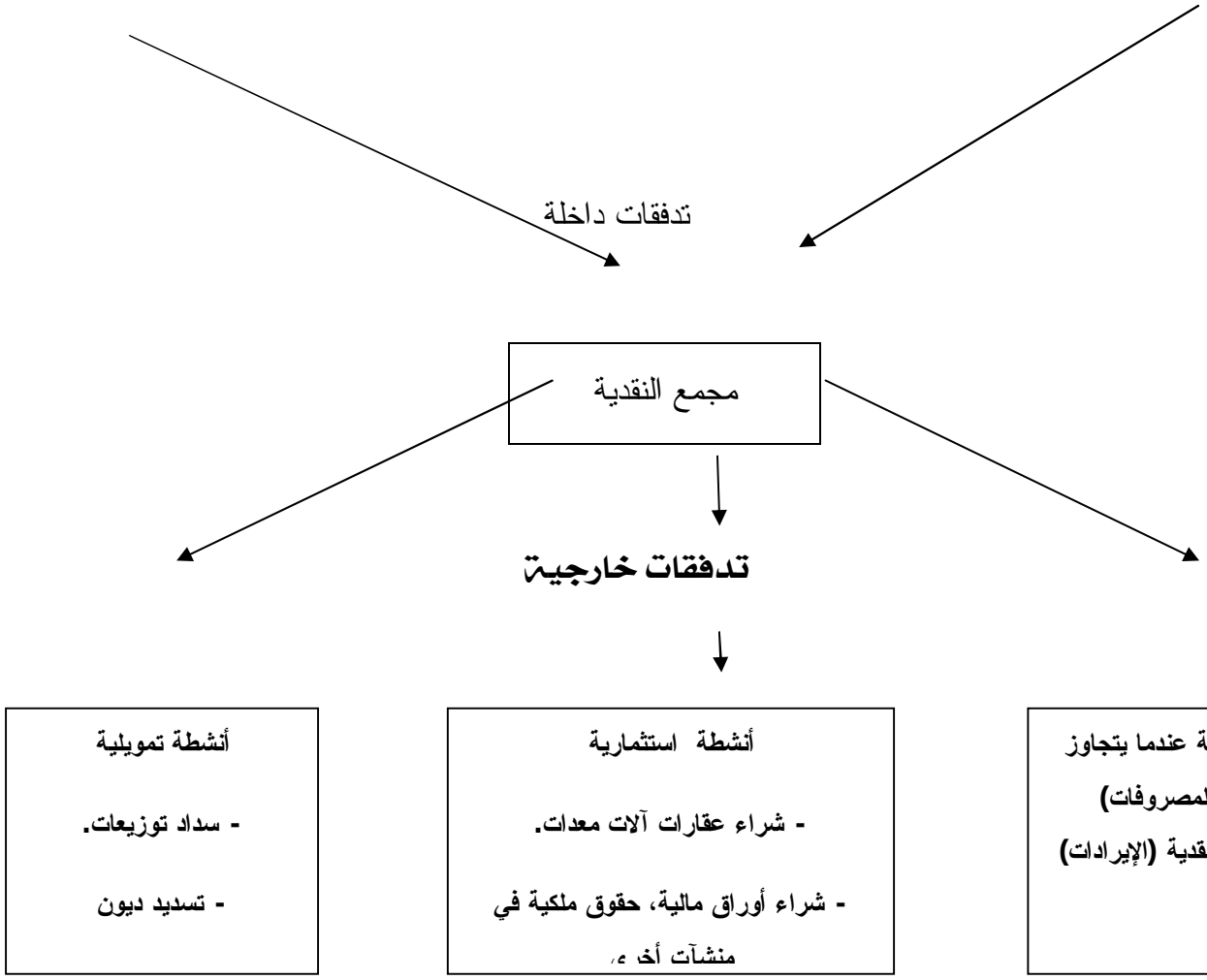

المصدر: مؤيد عبد الرحمان، حسين محمد سلامة، **مرجع سابق،** ص72.

رابعا- إعداد قائمة التدفقات النقدية: لإعداد قائمة التدفقات النقدية لابد من الحصول على بعض المعلومات من المصادر التالية:

- ميزانيتين عموميتين متتاليتين وقائمة الأرباح والخسائر بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى والتي

تتضمن معلومات عن كيفية الحصول على النقد وكيفية استخدامه خلال مدة معينة.

- إن إعداد جدول التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفقا لثلاث خطـــوات متتاليـــة وهي.[68]

- تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقديـــة أول الفتـــرة وآخرهـــا باستخدام بيانات

الميزانية المقارنة؛

- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليـــل حســـابات النتـــائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنـــة الميزانيتين والبيانات الإضافية؛
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليـــل بقيـــة العناصر الموجودة في الميزانية والبيانات الإضافية؛

وتوجد طريقتان لإعداد جدول التدفقات النقدية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

يشجع النظام المحاسبي المالي المؤسسات على إعداد جدول التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة وذلك

لأن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مقيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

1- الطريقة المباشرة: يقصد بالطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية وتقوم هـــذه الطريقـــة على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقديـــة للأنشـــطة الثلاثـــة(التشـــغيلية والاســـتثمارية والتمويلية) بطريقة مباشرة[69].

كما تسمى هذه الطريقة بطريقة الدخل حيث تتطلب هذه الطريقة تحويل قائمة الدخل(حسابات النتائج) من

أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وتحديد مكونات التدفق النقدي على النحو التالي:[70]

---

[68] - شعيب شنوق، **مرجع سابق**، ص: 176.

[69] - منير ابراهيم هندي، **مرجع سابق**، ص: 12.

[70] - مفلح محمد عقل، **مرجع سابق**، ص: 278، 279.

* النقد المقبوض من العملاء.

* النقد المقبوض من المصادر الأخرى ومن أمثلتها الفوائد المقبوضة وأرباح الأسهم المقبوضة.

* النقد المدفوع للموردين.

*النقد المدفوع على المصاريف.

2- **الطريقة غير المباشرة:** يتم بموجب هده الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل(الناتج النهائي لقائمة الدخل) ببنود أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية لذا فإن البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية ويوضحه الجدول رقم 7 وتضم هذه البنود:

-التغيرات الحاصلة في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية

(كشراء وبيع البضائع ومصاريف التشغيل).

- البنود ذات الطبيعة غير نقدية في قائمة الدخل كالإهتلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات

الإطفاء على الأصول الملموسة.

- المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المنشأة كمكاسب وخسائر بيع الأصول.

- تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في عرض جدول التدفقات النقدية هو

فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك وظيفة الاستغلال، أما تحديد

صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف

بينهما[71].

1- الجدول رقم04: ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N -1 صافي
أصول غير جارية:					
فارق الإقتناء- المنتوج الإجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية.					
تثبيتات عينية.					
أراضي.					
مباني.					
تثبيتات عينية أخرى.					
تثبيتات ممنوح إمتيازها.					
تثبيتات يجري إنجازها.					
تثبيتات مالية.					
سندات موضوعة موضع معادلة.					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها.					
سندات أخرى مثبتة.					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية.					
ضرائب مؤجلة على الأصل.					
مجموع الأصل غير الجاري					

[71]- شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، ص: *179*.

أصول جارية **مخزونات ومنتجات قيد التقيد.** **حسابات دائنة استخدامات مماثلة.** **الزبائن.** **المدينين الآخرون.** **الضرائب وما شابهها.** **حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة.** **موجودات وما شابهها.** **الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى** **الخزينة**					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الجدول رقم 05: ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة. **رأس مال تم إصداره.** **رأس مال غير مستعان به..** **علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة(1).** **فوارق إعادة التقييم..** **فارق المعادلة..** **نتيجة صافية..** **رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد.** **حصة الشركة المدمجة..** **حصة دوي الأقلية.**			

المجموع 1			
الخصوم غير الجارية **قروض وديون مالية.** **ضرائب(مؤجلة ومرصود لها)** **ديون أخرى غير جارية** **مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.**			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة **ضرائب.** **ديون أخرى** **خزينة سلبية**			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

الجدول رقم06: حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	**N**	**N -1**
رقم الأعمال. **تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع** **الإنتاج المثبت.** **إعانات الاستغلال.**			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة **الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى.**			

2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين. **الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.**			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال.			
المنتوجات العملياتية الأخرى. **الأعباء العمالتية الأخرى.** **المخصصات للإهتلاكات والمؤونات.** **استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات.**			
5- النتيجة العملياتية- المنتوجات المالية			
6- النتيجة المالية- الأعباء المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6).			
الضرائب واجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية. **مجموع منتجات الأنشطة العادية.** **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية- المنتوجات(يطلب بيانها). **العناصر غير العادية- الأعباء(يطلب بيانها).**			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			

11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج.			
ومنها حصة دوي الأقلية. **حصة المجمع.**			

الجدول رقم07: حساب النتائج حسب الوظيفة الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	N	N -1
رقم الأعمال. **كلفة المبيعات**			
1- هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية **التكاليف التجارية** **الأعباء الإدارية** **أعباء أخرى عملياتية**			
النتيجة العمالتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات). **منتجات مالية.** **الأعباء المالية.**			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية. **الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات).**			
النتيجة الصافية للأنشطة عادية			
الأعباء غير عادية.			

المنتوجات غير العادية			
5- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع العادية في النتائج الصافية. النتيجة الصافية للمجموع المدمج منها حصة دوي الأقلية. حصة المجمع.			

الجدول رقم08: جدول سيولة الخزينة(الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.			
الضرائب عن النتائج المدفوعة.			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات الأموال الخزينة قبل العناصر المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأبية من الأنشطة العملياتية(أ) المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية. المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية. الفوائد التي تحصيلها عن التوظيفات المالية.			
الحصص والأقساط المقبوظة من النتائج المستلمة.			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات ونسبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة(أ+ ب+ ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عندا إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة.			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

الجدول رقم09: جدول سيولة الخزينة(الطريقة غير المباشرة) الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية.			
تصحيحات من أجل:			
- الإهتلاكات والأرصدة.			
- تغير الضرائب المؤجلة.			
- تغير المخزونات.			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.			
- تغير الموردين والديون الأخرى.			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)			
- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين.			
زيادة رأس المال النقدي(المنقودات).			
إصدار قروض.			
تسديد قروض.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ ب+ ج).			
أموال الخزينة عند الافتتاح.			
أموال الخزينة عند الإقفال.			

تأثير تغيرات العملات الأجنبية. تغير أموار الخزينة.			

الجدول رقم10: جدول سيولة الخزينة(الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة التقييم	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2. تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات. الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1 تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في31 ديسمبر N						

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم وباستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وذلك لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها، وذلك بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ لنتيجة أعمالها ونشاطها عن فترات مقبلة.

الفصل الأول: التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى الكشف عن بعض عمليات الغش والخداع التي مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد السواء، وحدا بالمشرع إلى التدخل وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي.

ويقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوام المالية باستخدام الأساليب الرياضية والنسب والاتجاهات بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية، أو تكون متخفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالي:

- المبحث الأول: دراسة نظرية للتحليل المالي؛
- المبحث الثاني: نظرة عامة حول النظام المحاسبي المالي؛
- المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: دراسة نظرية للتحليل المالي:

المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي[72].

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذا استعلمت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا لكشوفهما المحاسبية ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهرت بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على العديد من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الإقتصادية أو النواحي الجغرافية مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة 1929 إلى 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف حيث ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصريون و المقرضون اهتمام بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات التي تحتاج إلى مساهمة الادخار العمومي. كما إن تزايد حجم العمليات وتحسن

---

[72]- ناصر دادي عدوان، ***تقنيات مراقبة التسيير " التحليل المالي"***، ج:1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص: 13،14.

نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن(لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي(دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية) وأدى تعميم التحليل في المؤسسات إلى تطوير نشاطها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية.

المطلب الثاني: ماهية التحليل المالي

سنقوم في هذا المطلب بتحديد ماهية التحليل المالي من خلال تقديمنا لمفهوم محدد للتحليل المالي، والتعرف على أهدافه، والتطرق إلى أهم مجالاته، والتعرف على من يستعمل التحليل المالي وذلك وفق النقاط التالية:

أولا- مفهوم التحليل المالي:

قدمت عدة تعاريف للتحليل المالي من وجهات نظر مختلفة وسنقوم بتقديم مجموعة من التعاريف التي قدمت للتحليل المالي كما يلي:

- عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن

الضعف لوضع العلاج اللازم لها[73].

- عملية تحويل الكم الهائل من البيانات التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ قرارات و تشكل النسب المالية الجانب الأهم في عملية التحليل[74].
- التحليل المالي هو عملية التحكم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال لشركة ما عن

الفترة الحالية والماضية بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات و التنبوءات الممكنة عن الظروف

الإدارية المستقبلية[75].

---

[73]- *أيمن الشنطي، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية، ص: 125،126.*

[74]- *عبد الغفار الحنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، الدار الجامعية ، 1990، ص: 197.*

[75]- *محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق**، دار المريخ للنشر والتوزيع، ص: 19.*

- التحليل المالي يهدف إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ قرارات و يعتمد التحليل المالي أصلا على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي إضافة إلى ذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل المالي[76].
- كما أن "PIERRECONSO" عرفة على أنه أداة مهمة في اتصال المؤسسة مع محيطها ليس فقط ماليا ولكن صناعيا وتجاريا فهي تهدف إلى تشخيص أو فحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة ودعم التقدير المستقبلي[77].

ثانيا- أهداف التحليل المالي: تتمثل أهداف التحليل المالي في النقاط التالية: [78]

للتحليل المالي أهداف عام وأهداف خاصة يرجى دائما تحقيقها من قبل المسيرين والقائمين عليها وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **الهدف العام:** يتمثل في تعظيم قيمة وثروة المؤسسة.
- **الهدف الخاص:** متعدد ولكن يندرج ضمن ثلاثة أهداف رئيسية ومتكاملة وهي:

- **التحكم في المخاطر المالية**: تعد مواجهة المخاطر المالية من بين أهم أهداف التحليل المالي وهي مخاطر متنوعة نذكر من بينها:
  - مخاطر متعلقة بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية.
  - مخاطر الإفلاس والعسر المالي.
- **تحقيق التوازن المالي:** ويقصد به توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة ومن أحسن المصادر المالية البديلة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي يحقق للمؤسسة توازنا ماليا جيدا. ويضمن لها إمكانية تسديد الالتزامات المتمثلة في ديونها بصفة عامة وديونها قصيرة الأجل بصفة خاصة وذلك عند وصول تواريخ استحقاقها وهذا ما يجنبها الوقوع في عسر مالي، وما يترتب عنه من عقبات و نتائج سلبية متفاوتة الخطورة وقد تصل إلى إفلاس المؤسسة وخروجها من دائرة الأعمال.
- **تحسين المردودية:** يقصد بالمردودية مدى قدرة المؤسسة من خلال نشاطها الإنتاجي والاستغلالي على تحقيق فوائض مالية تمكنها من تسديد خدمات الأموال الموضوعة تحت

---

[76]- منير شاكر محمد، ***التحليل المالي***، ط:2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:12.

[77]- محمد الناشد، ***الإدارة المالية***، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ص: 101،102.

[78]- شعيب شنوق، ***التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية***، دار زهران للنشر، الأردن، 2011، ص: 37.

تصرفها من مصادر خارجية وتحقيق أرباح صافية توزع على الملاك أو يحتفظ بها داخل المؤسسة لإعادة استثمارها في إطار توسيع وتطوير نشاطها الإنتاجي والاستغلالي بحيث تقوم المؤسسة بتحسين مستوى المردودية عن طريق تدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة وذلك بغية تحقيق تراكم في الثروة وبالتالي على مستوى أدائها المالي.

ثالثا- مجالات التحليل المالي: من أهم مجالات التحليل المالي نذكر:

6- **التحليل الاستثماري:** يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار وهيكلة الأموال الدائمة ومعرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل و السيولة على المدى القصير[79].

7- **التحليل الائتماني:** يقوم به المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا لنتيجة هذا التقييم[80].

8- **تحليل الاندماج والشراء**: بهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المجمع شرائها في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما[81].

9- **تحليل تقييم الأداء:** يشمل تحليل الربحية أو المردودية وكفاءة إدارة المؤسسة والأداء المالي لها بالإضافة إلى السيولة و اتجاهات النمو.

10- **التحليل من أجل التخطيط:** يعتبر التخطيط الإستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة ترغب وتريد البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقلبات المستمرة التي تعترض أسواق الموارد المالية، المنتجات، السلع، الخدمات، والتحليل المالي يعتبر من الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها في التخطيط الإستراتيجي.

رابعا- من يستعمل التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي حاليا من عدة أطراف خارجية عن المؤسسة أو داخلية:

- **الأطراف الداخلية:** يستعمل من طرف المدير أو المسير المالي وهو ذو أهمية لاتخاذ القرارات المالية الاستثمارية التي تخص المؤسسة.

---

[79]- شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، ص: 57-58.

[80]- مفلح عقل، ***الإدارة المالية والتحليل المالي***، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص: 233- 234.

[81]- حمزة محمود الزبيدي، ***التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل***، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص:67.

- **الأطراف الخارجية**: يستعمل من طرف المصرفيين ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة أو

مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة (وزارة، ولاية،بلدية). حسب نوع المؤسسة.

والشكل التالي يوضح الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي :

الشكل (1): مخطط يظهر الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من التحليل المالي:

وضع المحلل:

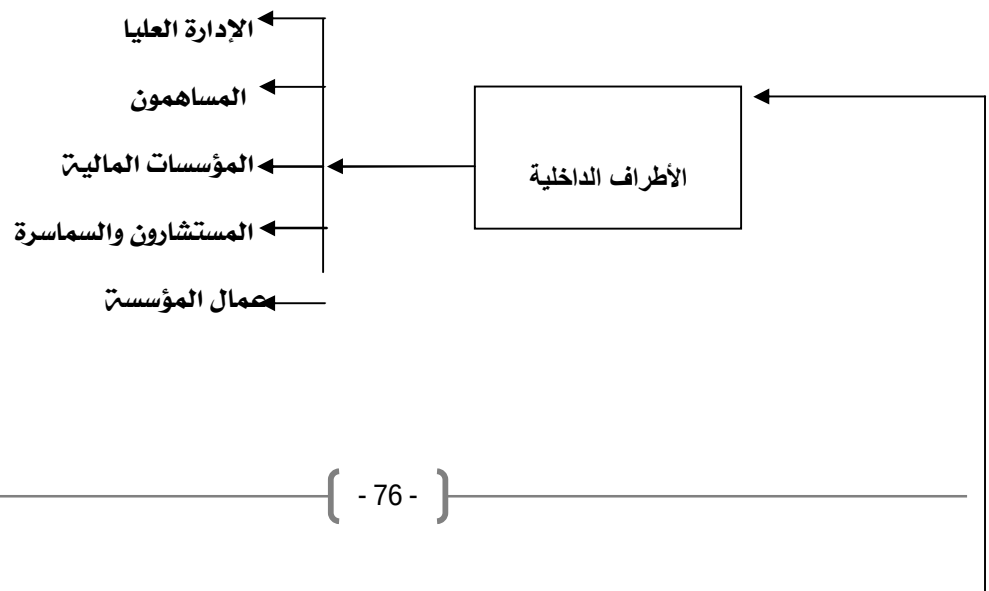

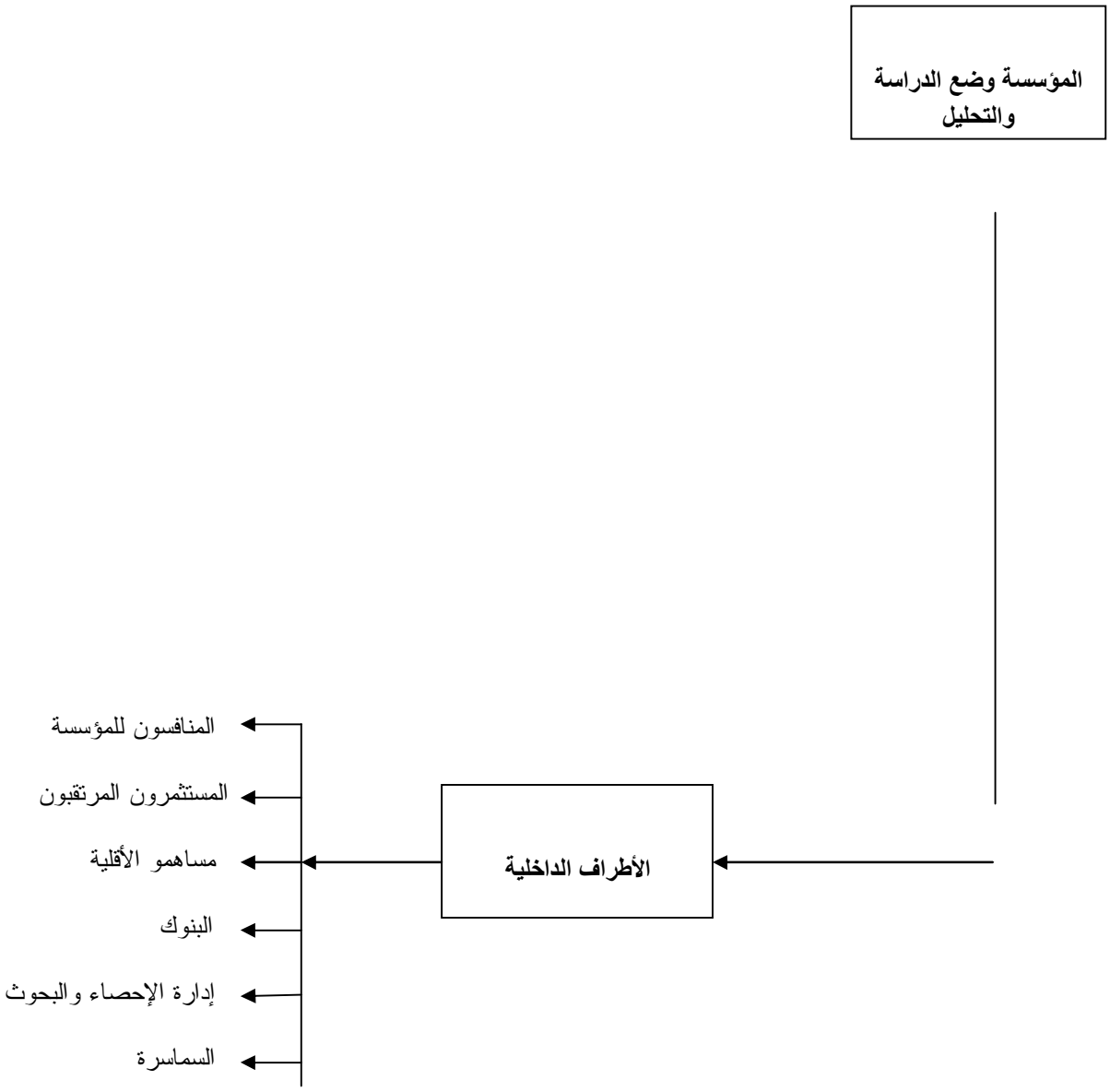

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحل بالنسبة للمؤسسة الخارجية والداخلية وسنقوم بعرضها وفق النقاط التالية:[82]

[82] - ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص: 12-13.

3- **نتائج التحليل الخارجي:** تختلف النتائج باختلاف المستعمل الخارجي والتي يمكن أن

تكون أحد أو كل هذه العناصر التالية:

- تقديم ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك خاصة.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها وأضعفها

4- **نتائج التحليل الداخلي:** كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:

- إعطاء حكم على السير المالي للفترة تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتموينية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول النظام المحاسبي المالي

شهدت البيئة المحاسبية تطور ملحوظا بالاتجاه نحو التوافق بين الممارسات المحاسبية على المستوى العالي وهو ما نتج عنه تطبيق معايير المحاسبة الدولية (I A S)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (J R R S)، والتي تبناها مجلس المعايير المحاسبة الدولية.

ومع وضع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مطلع الألفية الثانية تبنت الجزائر نظاما محاسبيا جديد ا يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية السابق ذكرها، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف ويسمى هذا النظام بالنظام المحاسبي المالي، نحاول من خلال هذا البحث للإلمام بالنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي:

من خلال عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية مستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية،و مخطط حسابات يتوافق مع المخطط المحاسبي العام الفرنسي الحالي (P C G) بالإضافة إلى مجموعة من المبادئ المحاسبية لاسيما في مجال تجميع الحسابات والملاحق.

أولا- مفهوم النظام المحاسبي المالي:

عرف النظام المحاسبي المالي المحاسبة المالية بأنها: " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينة في نهاية السنة المالية"[83]، ويطبق النظام المحاسبي المالي إجباريا على:[84]

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري، التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية والغير تجارية، ذا كانوا يمارسون

نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

---

[83] - *قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 74، المادة: 3، ص: 3.*

[84] - *القانون رقم 11/07 ، **مرجع سابق**، المادة4، ص: 3.*

- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات

تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف بها [85].

ويتعين على محاسبة كل مؤسسة ما يلي:[86]

- مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المعددة في النظام المحاسبي المالي.
- تطبيق الاتفاقيات والظروف والإجراءات المفتشية.
- الاستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.

ثانيا- استعراض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي (SCF):

3- القانون رقم 07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي:

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعي في صلب النص بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفية تطبيقه وتطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية على اعتبار أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح تبويب، ترتيب، تقييم وتسجيل معطيات أو بيانات عددية وعرض قوائم وكشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان وأداء وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

ويجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام و المصداقية والشفافية المرتبطة بالمسك المحاسبي والمراقبة والإفصاح عن المعلومات التي تعالجها ويدخل النظام المحاسبي المالي المحدد بموجب هذا القانون حيز التطبيق من 01/ 2010/01 وتلغى بدءا من هذا التاريخ الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 35-75 بتاريخ 29 أفريل 1975 والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، اشتمل القانون

---

[85]- *القانون رقم 11/07، **مرجع سابق**، المادة 6، ص: 4.*

[86]- *المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27، المادة 2، ص: 11.*

على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي كما تضمن هذا القانون تعريفا للمحاسبة يوضح و يعكس المقاربة المالية واعتبر هذا النظام في صلب النصوص بالمحاسبة المالية التي اعتبرت على أنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

تضمن القانون بذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصويري للمحاسبة باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وأحال تحديد هذا الإطار التصويري للتنظيم، كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحدود التي نص عليها التنظيم. أما بالنسبة للقوائم أو الكشوف المالية ألزم القانون الكيانات بضرورة إعداد إضافة للميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول لتدفقات الخزينة وآخر المتابعة التغيير في الأموال الخاصة، ونص على ضرورة أن تتضمن كل هذه القوائم إمكانية إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

4- مرسوم تنفيدي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن

النظام المحاسبي المالي:

جاء المرسوم في 44 مادة نصت الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفية تطبيق المواد(5، 7، 8، 9، 22، 25، 30، 36، 40) من القانون 11/07، هذه المواد التي كانت موضوع حالات إلى نصوص تنظيمية ماعدا المادة 24 المتعلقة بمسك محاسبة بواسطة الإعلام الآلي التي كانت محل موضوع مرسوم تنفيذي(سيأتي تناوله).

تناول هذا المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للكيانات بداية بالإطار التصوري الذي تم عرضه من خلال أهدافه، أهمها اعتباره مرجعا لوضع معايير جديدة، وكذلك تناول هذا المرسوم القوائم المالية وتم التركيز على خصائص المعلومة الواردة في هذه القوائم وتناول بعض المبادئ المحاسبية المتبناة مثل:

- مبدأ الأهمية البينية؛
- مبدأ الحيطة؛

- مبدأ التكلفة التاريخية؛

- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛

- مبدأ الصورة الصادقة.

تضمن هذا المرسوم أيضا تحديد المحتوى ومضمون الأصول المحاسبية للكيانات وخصومها وكذلك تحديدا للمنتجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة، وفي الأخير الإطار العام للمعايير المحاسبية المتعلقة بـــــــــــــــــ:

- الأصول؛

- الخصوم؛

- قواعد التقييم والمحاسبة؛

- معايير ذات صبغة خاصة.

3- المرسوم التنفيذي 09/ 110 بتاريخ 07 أفريل2009 المحدد لشروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي:

جاء المرسوم في 26 مادة تضمن الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذلك الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج إضافة لإجراءات الرقابة الداخلية المفترضة لضمان حسن سير واستغلال هذا البرامج.

6- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها كذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها:

يعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية وجاء هذا القرار في 4 أبواب تناولت:

الباب الأول: قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإرادات وإدراجها في الحسابات؛

الباب الثاني: عرض الكشوف المالية؛

الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها.؛

الباب الرابع:المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، كما تضمن هذا القـرار فـي خاتمتـه معجما لتسع وتسعون مصطلحا من المصطلحات المحاسبية مستوفية للشرح.

7- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمـال وعـدد المسـتخدمين و الأنشطة

المطبقة على الكيانات الصغير بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة:

وتضمن هذا القرار تفعيل هذه الأسقف كما يلي:

- **بالنسبة للنشاط التجاري:**

- رقم الأعمال 10 ملايين دينار جزائري.

- عدد المستخدمين 9 أجزاء بوقت كامل.

- **بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي:**

- رقم الأعمال 06 ملايين دينار جزائري.

- عدد المستخدمين 9 أجزاء بوقت كامل.

- **بالنسبة لنشاط الخدمات والنشطات الأخرى:**

- رقم الأعمال 03 ملايين دينار جزائري.

- عدد المستخدمين 9 أجزاء بوقت كامل.

6- التعليمة رقم02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي:

بصدور التعليمة رقم 02 بتاريخ 29 أكتوبر2009 عـن المجلـس الـوطني للمحاسـبة (CNC) المتضمنة الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الانتقال من المخطط المحاسبي الـوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) قد تأكد وزارة المالية- المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) - علـى بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ابتداء من تاريخ 1جانفي 2010 بعد أن تأجل فـي السـابق عن التاريخ المقرر وهو 01 جانفي 2009 كما نص على ذلك القانون رقم 07-11 الصـادر بتـاريخ 25 نوفمبر2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF)المسمى في طلب النص بالمحاسبة المالية.

أرفقت هذه التعليمة بجدول ملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي الجديد وهذا بهدف تسهيل عملية تحويل الأرصدة من حساب إلى الحساب الذي يقابله وانتهت التعليمة بالإشارة والتأكيد على أن الاحترام الصارم للإجراءات التي تضمنها هذه التعليمة كفيل بضمان الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، وتمت الإشارة إلى ضرورة إعلام المجلس الوطني للمحاسبة بكل الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالانتقال نحو النظام الجديد لتكون موضوع معالجة وإصدار آراء من قبل المجلس (CNC).

المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي: [87]

إن المخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ سنة 1976 وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي، وعندما اتجهت الجزائر إلى اقتصاد السوق من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية المعدة مند الثمانينات من القرن 20، والتي ساهمت في ترقية المنافسة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات، لذلك أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد، بحيث أنه لا يستجيب لاحتياجات المؤسسات والمساهمين من حيث المعلومات المحاسبية ويمكن تخليص أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق؛

- ضغوطات الهيئات الدولية- صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة - قصد الالتزام

بالمعايير الدولية؛

- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية المقيمة بالجزائر؛

- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، و التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل

عام وخاصة القياس والتقييم والعرض والإفصاح؛

- قرارات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغيرات يجب أن تكون في

---

[87]: شنوف شعيب، ***أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية***، مجلة جديد الاقتصاد تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006، ص: 59.

مستوى التطورات الإقتصادية، وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه

للاقتصاد الجديد؛

- نقائص وعيوب المخطط المحاسبي الوطني.

ويمكن تلخيص نقائص المخطط المحاسبي الوطني فيما يلي:

- يخضع المخطط المحاسبي الوطني لأهداف قانونية ومحاسبية فقط، لذلك لا تستجيب الميزانية المحاسبية لمتطلبات التحليل المالي؛
- تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون لم يوفق فيه مما أدى إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات.
- غياب المحاسبة التحليلية و الجرد المستمر مما شكل صعوبات في تقييم بعض عناصر الأصول كالمنتجات؛
- يعتمد ترتيب عناصر الميزانية على مبدأ درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم، ولا يأخذ يعين

الاعتبار مبدأ السنوية؛

- بعض عناصر الميزانية المحاسبية غير موضوعية مثل المصاريف الإعدادية فهي عبارة عن مصاريف

وليست موجودات مادية أو معنوية؛

- تعتمد المحاسبة العامة على مبدأ التكلفة التاريخية فقط أي تقييم عناصر الأصول حسب كلفة شرائها، وليس القيمة العادلة؛
- يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أوراق المساهمة المالية من عناصر الحقوق، بينما تعتبر حسب المخطط المحاسبي العام من الاستثمارات؛
- عدم معالجة العماليات المنجزة في إطار عقد الإيجار، بحيث يسمح عقد الإيجار للمؤسسة بتمويل شراء

تجهيزات، ولكن لا نحصل على ملكية إلى بعد تسديد مبلغه الكلي على شكل دفعات، إلا أن المخطط المحاسبي الوطني يشترط الملكية لذلك لا يؤخذ بعين الاعتبار في الميزانية.

المطلب الثالث: الإطار التصوري

يشكل الإطار التصويري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

كما يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

أولا- **الفرضيات المحاسبية:** تم التأكيد على فرضيتين أساسيتين:[88]

3- **محاسبة الالتزام:** تحضر القوائم المالية اعتمادا على أحداث تمت فعلا أي تسجل العمليات والأحداث

المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل العمليات في دفاتر المحاسبية بذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها.

4- **استمرارية الاستغلال:** تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة

لنشاطاتها في مستقبل متوقع إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن

أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب[89].

ثانيا- المبادئ المحاسبية الأساسية: تبني النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف

عليها، وهي:

---

[88]- محمد بوتين، ***المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية***، الجزائر، 2010، ص: 52.

[89]- **الأمر 156/08**، المادة رقم 07.

14- **مبدأ الدورة المحاسبية:** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في 31/12/N.

15- **استقلالية الفترات:** النتيجة المحققة في كل فترة مستقلة من التي سبقتها والتي تليها، ومن أجل تحديدها،

يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

16- **قاعدة الوحدة المحاسبية:** تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن ماليها، وتقوم المحاسبة

المالية على الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج الوحدة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين

بالأموال الخاصة أو المساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب أن لا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.

17- **قاعدة الوحدة النقدية:** لابد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض

النظام المحاسبي المالي ضرورة بمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).

18- **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون معلومة ذات أهمية إذا كان غيابها يمكن أن يؤثر على القرارات الإقتصادية

المتخذة من طرف مستعملي القوائم المالية.

19- **مبدأ الحيطة والحذر:** يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للواقع في

ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات

المؤسسة أو نتائجها.

20- **مبدأ استمرارية الطرق**: إن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات

المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

21- **مبدأ التكلفة التاريخية**: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في

القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة، بخلاف فإنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية.

22- **مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية**: يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

23- **مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني**: يجب تسجيل وإظهار العمليات والأحداث

الإقتصادية حسب حقيقتها الإقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني، فمثلا عملية القرض الإيجاري من

الناحية القانونية تعتبر عملية إيجار، أما من الناحية الإقتصادية فهي تعتبر عملية بيع أو شراء.

24- **مبدأ عدم المقاصة**: لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين

عنصر من الأعباء و عنصر من المنتجات، إلا إدا تقت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

25- **الصورة العادلة**: يجب أن تعطي القوام المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى

تتوفر هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القوام المالية للمؤسسة قادرة على

تقديم المعلومة ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغييرات في الوضع المالي لها، وإذا كانت هناك

قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبيا على هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

26- **مبدأ القيد المزدوج**: تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى" القيد المزدوج"، حيث يسمى كل

تسجيل على الأقل حسابين اثنين أحدهما ملايين والآخر دائن بحيث أن يكون المبالغ متساوية.

ثالثا- الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية: هناك أربعة خصائص يجب توفرها في القوائم المالية حتى

تكون ذات فعالية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية وتتمثل في:

5- **الملائمة**: لكي تكون المعلومة المحاسبية مقيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات مستخدمي القرارات،

وتعتبر المعلومة ملائمة إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها[90].

6- **المعلومة ذات مصداقية**: لكي تكون المعلومة ذات مصداقية فإنه يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها

من الأحداث التي تمثلها، وإن تكون خالية من الأخطاء ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة

للمؤسسة[91].

7- **الوضوح**: يجب أن تكون المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية واضحة أو سهلة الفهم من طرف المستعملين

الذين تتوفر لديهم إرادات دراسة المعلومة ومعرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة، ويبقى هذا المصطلح

---

[90]- محمد بوتين، **مرجع سابق**، ص: 53.

[91]- محمد بوتين، **مرجع سابق**، ص: 52.

غامضا وصعب التطبيق في الواقع الملموس.

8- **قابلية المعلومة للمقارنة**: المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بمقارنات داخل المؤسسة نفسها ومابين المؤسسات، كما يسمح له نسبيا بتقييم وضعيتها المالية وأدائها وتغيرات وضعيتها المالية[92].

المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي:

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخ دبها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية:

- القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة، والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشتمل على:

- الميزانية؛

- حساب النتائج؛

- قائمة التدفقات الخزينة؛

- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويتوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

المطلب الأول: الميزانية

أولا- مفهوم الميزانية: وتعرف بقائمة الوضع المالي أو قائمة المركز المالي وهي تصوير الوضع المالي

[92]- محمد بوتين، ***مرجع سابق***، ص: 53.

أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة(تاريخ إعداد القائمة). وعليه فإن محتويات الميزانية

هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تميزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل

مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية[93].

وبتعبير آخر فإن الميزانية ما هي إلا صورة فوتوغرافية لأوضاع المنشأة المالية في لحظة إعدادها فهي

وضع ساكن للمركز المالي للمنشأة[94]. وتتألف من جانبين، الجانب الأول يوضح مصادر الأموال في

المنشأة ويسمى بالخصوم (حقوق الملكية والالتزامات) والجانب الثاني يوضح استخدامات هذه الأموال

(الأصول أو الموجودات)[95].

ثانيا- أهمية الميزانية: تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في

أصول المؤسسة، و التزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال

مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

4- حساب معدلات العائد؛

5- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛

6- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

---

[93]-لزعر محمد سامي، ***التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، تخصص الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2011-2012، ص:36.

[94]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص: 45.

[95]- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 37.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في

المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية[96].

ثالثا- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية: قرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر

محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي[97]:

3- **الأصول:** وتضم ما يلي:

- التثبيتات المعنوية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- قرينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

4- **الخصوم: وتضم:**

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز

رأس المال الصادر(في حالة المؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر

الأخرى؛

---

[96] - *لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 36.*

[97] - *قرار مؤرخ في 23 رجب 1429، المادة 122.*

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الموجودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق[98]:

- ✓ وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛
- ✓ حصة أكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
- ✓ مبالغ للدفع والاستلام؛
- ✓ المؤسسة الأم؛
- ✓ الفروع؛
- ✓ المؤسسات المساهمة في المجمع؛
- ✓ جهات أخرى مرتبطة(مساهمين، مسرين)؛
- ✓ في إطار مؤسسات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم؛
- ✓ تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- ✓ عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير المحررة كليا؛
- ✓ عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة؛
- ✓ القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛
- ✓ الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
- ✓ حقوق وامتيازات وتحقيقات محتملة متعلقة بالأسهم؛

[98]-لزعر محمد سامي، ***مرجع سابق***، ص: 38.

- ✓ مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز عبر المدرجة في الحسابات(في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

ثالثا- عرض الميزانية المحاسبية: يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة

مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويتم

تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها

معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية (كما يبينه الجدول رقم 01- 02).

3- **الأصول**: تعرف الأصول على أنها منافع إقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة

المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات

تمت في الماضي[99].

وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول

التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية.[100]

أ- الأصول غير الجارية: وتعرف كذلك بالأصول غير المتداولة، وهي الأصول التي تستغرق عملية تحولها

إلى نقدية لأكثر من فترة مالية أو دورة تشغيلية[101] وتتمثل أهم هده الأصول فيما يلي:

---

[99]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 38.

[100] - لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 38.

[101]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 38.

- **التثبيتات غير المادية**: وتعرف كذلك بالأصول المعنوية أو الأصول غير الملموسة وتشمل: براءات

الاختراع والشهرة، العلامة التجارية، حقوق التأليف فارق الاقتناء...الخ. وتظهر هذه الأصول بكلفة

اقتنائها التاريخية ويتم توزيع هده الكلفة على سنوات العمر الإنتاجي أو السنوات التي يحددها القانون

وتعرف عملية التوزيع هذه بالإستنقاد.

- **التثبيتات المادية**: وتعرف أحيانا بالأصول الملموسة حيث يقتني هذا النوع من الأصول يقصد تثبيته في المنشأة واستخدامه في النشاط التشغيلي ويشمل كل من الأراضي، المباني، المعدات والآلات، المباني، الأثاث...الخ.
- **التثبيتات في شكل امتياز:** التثبيتات في شكل امتياز هي كل التثبيتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز(الممنوح له). ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجب شخص عمومي(مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تتقيد خدمة عمومية تحت مسؤولية لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتناء أتاوي من مستعملي الخدمة العمومية[102].
- **التثبيتات الجاري إنجازها:**هي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لازالت لم تكتمل يعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيتات. فهي إذن تثبيتات غير قابلة للاستعمال النهائي.
- **التثبيتات المالية:** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة الاثنى عشر شهرا، وتميز بين ثلاثة أنواع:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مقيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نقودا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.

[102] - *القرار العدد 19، المادة رقم 122.*

- السندات المثبتة لنشاط الحافظة المعدة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل يقدر أو بآخر مردودية

مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها.

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة

الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.

- القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصيرة: الديون لدى الزبائن، وغيرها من الديون الأكثر من 12 شهرا. أو القروض التي تزيد على 12 شهرا المقدمة لأطراف أخرى.

ت- **الأصول الجارية**: تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة، الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأعراض

المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال 12 شهرا بالإضافة إلى السيولة أو شبه

السيولة التي لا يخضع استعمالها لقيود[103] وتتمثل أهم هده الأصول فيما يلي:

- **المخزونات:** تمثل المخزونات أصولا عند الاحتفاظ بها للبيع خلال دورة النشاط التجاري. وخلال مرحلة التصنيع لعرض البيع، أو إذا كان في شكل مواد أو لوازم تستهلك في عملية الإنتاج أو في تقديم الخدمات.[104]
- **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي مال للمنشأة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى.

---

[103] - لزعر محمد سامي، ***مرجع سابق***، ص: 40.

[104] - عيب شنوق، ***التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS***، دار زهران للنر والتوزيع

- في الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية وتتكون من المدينون وأوراق القبض.
- أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن تسوق أمثلة عليها مثل: سلف الموظفين أو العروض الممنوحة للمنشآت التابعة[105].

- **الموجودات وما يماثلها:** وهي تخص القيم القابلة للتوظيف، والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغيير في قيمتها[106].
- **رؤوس الأموال الخاصة**: وهو ما تبقى من أصول المؤسسة يعد طرح كل خصومها فهي تمثل فائض

أصول، المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية، فهي تظم كل من رأس المال الصادر، العلاوات

والاحتياطات، فارق التقييم ، فارق إعادة التقييم فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.[1]

4- **الخصوم:** تشكل الخصوم أحد مصادر التمويل في المنشآت وهي المصدر الخارجي للتمويل وتعرف بأنها منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة المحاسبية حيث يتم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات الوحدة أو وحدات أخرى وذلك نتيجة الأحداث وعمليات تمت بالماضي. وتتقسم الخصوم إلى:

أ- الخصوم غير الجارية: وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو

التي لا تستحق خلال 12شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من

---

[105]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 43.

[106]-لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 41.

12 شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو

استحق خلال 12 شهرا. وتشمل ما يلي:

- **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وتتمثل في[107]:

- **إعانات الاستثمار (أو التجهيز):** وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد أو تمويل علمياتها على المدى الطويل.

- **المؤونات:** تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة

الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة

إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.

- **الضرائب:** وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع

استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، والضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالحروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى مؤونات الضرائب.

- **الافتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية، التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية

والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية واستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال

الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة وتشمل السندات البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة

---

[107] - لزعر محمد سامي، ***مرجع سابق***، ص: 41، 42.

الأجل.

ب- الخصوم الجارية: هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال 12 شهرا

الموالية لتاريخ الإقفال. وتتضمن العناصر التالية:

- **الذمم الدائنة:** وهو ما على المنشأة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالآجال أيضا، وتتكون من الدائنون أو ما يعرف أحيانا بـــــــــــــ الموردون وأوراق الدفع، ضرائب الدخل المستحقة.
- **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المنشآت المؤسسات أو الأفراد ويطلب منها

تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

المطلب الثاني: حسابات النتائج

أولا- مفهوم حسابات النتائج: لجانب حسابات النتائج تستخدم العديد من التسميات المختلفة، قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات. وهي أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير

عن نتائج الأعمال للمشروع وبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتدمج بموجبها حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة صناعية بينما يدمج حسابي المتاجرة و الأرباح والخسائر في القائمة إذا كانت المنشأة صناعية، وتعرض الإيرادات والمصروفات يشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاق لنتائج المشروع[108].

ولهذا يشير البعض إلى قائمة الدخل من أنها تبين التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال

الفترة المحاسبية (سنة عادة)، كما تحدد بأنها الترجمة الرياضية لسياسات وخبرة ومعرفة وبعد نظر ومبادرة إدارة المنشأة وذلك من وجه نظر الإرادات والنفقات، ومحمل الربح عن إدارة الأعمال، وصافي

[108]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 29.

الربح أو الخسارة [109].

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه:"بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة

الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة[110].

ثانيا- أهمية حسابات النتائج: إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي

الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن وعليه فإن أهمية القائمة تتبع من:[111]

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام، المشروع لمبالغ نقدية؛
- تساعد في التأكد من أن المصادر الإقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

ثالثا- المعلومات التي يجب الإقصاء عنها في حسابات النتائج:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسين هما المنتوجات والأعباء ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الإقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في

شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كم تمثل المنتوجات، استعادة خسارة من

القيمة والاحتياطات، المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

---

[109]- حمزة محمود *الزبيدي*، ***مرجع سابق***، *ص: 48.*

[110]- *القرار العدد 19*، ***مرجع سابق***، *ص: 48.*

[111]- *لزعر محمد سامي*، ***مرجع سابق***، *ص: 43.*

- **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الإقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو

الاحتياطات وخسارة القيمة المحدد بموجب قرار الوزير المكلف بالمالية.

كما فرض النظام المحاسبي المالي المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج الممثلة في:[112]

- تحليل الأعباء حسب الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخاسر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية(منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

بالإضافة إلى المعلومات الرتب الأخرى المقدمة إما في حساب النتائج وإما في الملحق المكمل لحساب النتائج المتمثلة في:

✓ تحليل منتجات الأنشطة العادية؛

[112]- القرار العدد 19، المادة رقم: 223.

- ✓ مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شـــركات المساهمة، وللكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة فـــي الملحـــق فتســـتعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

رابعا- عرض حسابات النتائج:

يعكس حسابات النتائج خلاصة نتيجة عمليات التشغيل في المنشأة وماتقود إليه من ربح أو خسارة، فهو قائمة تحضر بطريقة تعرض فيها جميع إيرادات المنشأة والمتعلقة بفترة زمنية محددة ومايقابلهـــا مـــن نفقات. وتحدد النتيجة من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتوجات.[113]

وهو ما يمكن أن نوضحه في الشكل التالي:

[113]- حمزة محمود *الزبيدي*، ***مرجع سابق***، *ص: 48.*

الشكل رقم:2 أعباء ونواتج حسابات النتائج:

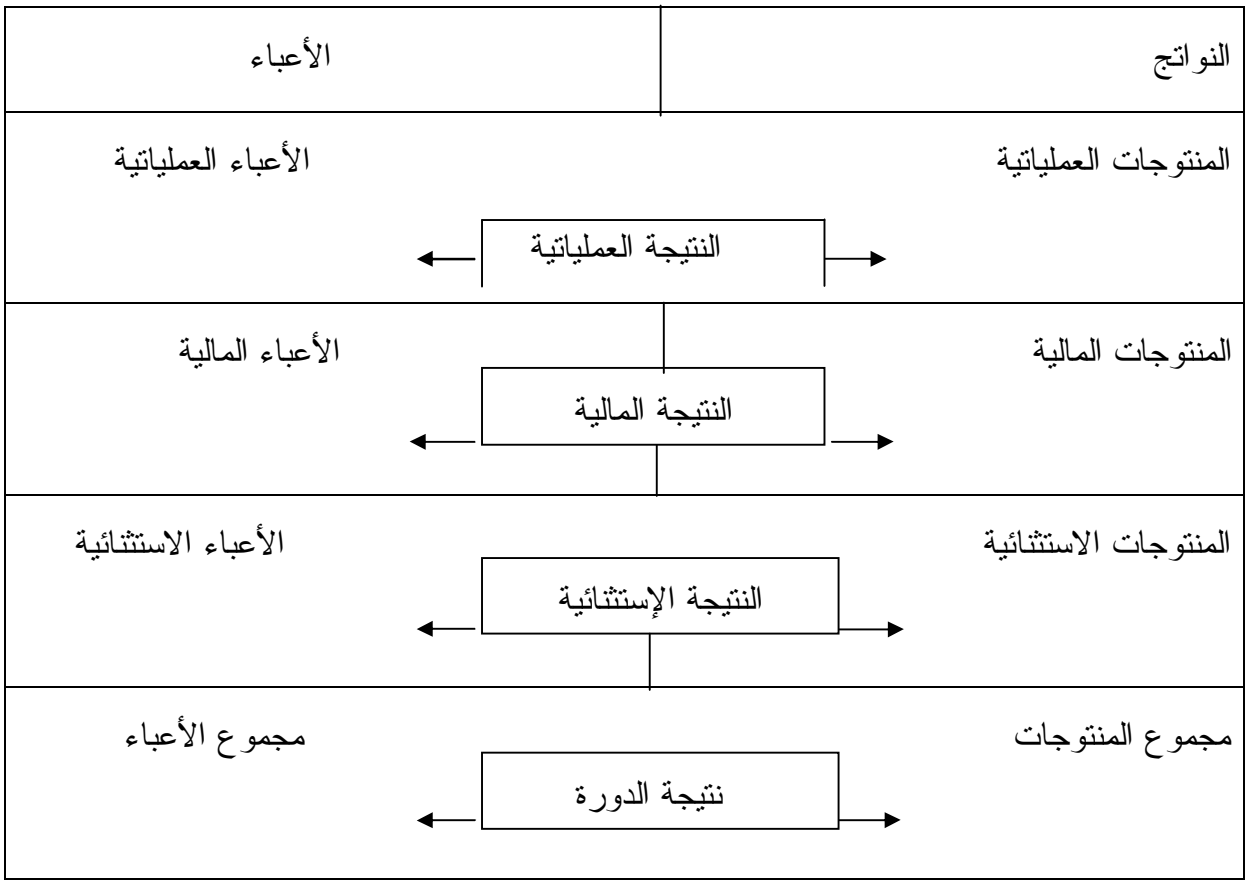

- لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج وذلك حسب طبيعـــة واحتياجـــات المؤسسة

وهما: حساب النتيجة حسب الطبيعة وحساب النتائج حسب الوظيفة.

4- **حساب النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديـــد مجاميع

السير الرئيسية والمتمثلة في الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عـــن الاســـتغلال وغيرها

من النتائج الوسطية[114].

ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة تحتاج إلى المرور عبر المراحل التالية:

ح- **النتيجة العملياتية:** وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسســـة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية(الأساسية)، أي عمليات التموين الإنتاج والبيـــع، وتمثـــل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي، وهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسســـة، ويتم الوصول إلى النتيجة العملياتية عن طريق طرح كافة الأعباء العملياتية وإضافة المنتوجات العملياتية.[115]

والجدول التالية يوضح كل من الأعباء والمنتوجات العملياتية:

الجدول رقم 01: المنتوجات والأعباء العملياتية:

الأعباء العملياتية	المنتوجات العملياتية
- مشتريات البضائع والمواد الأولية والتموينات الأخرى	- المبيعات من البضائع
- تغيرات المخزون.	- المبيعات من المنتجات المصنعة ومن الخدمات رقم الأعمال.
- المشتريات المستهلكة.	- تغير المخزونات والمنتجات قيدا الصنع
- مشتريات أخرى وأعباء خارجية.	- الإنتاج المثبت.
- الضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة.	- إعانات الإستغلال.
- المخصصات للإهتلاك والمؤونات	- استئناف على خسائر القيمة والمؤونات
- الأعباء العملياتية الأخرى.	- المنتجات العملياتية الأخرى.
المجموع	المجموع

[114] - شعيب شنوق، **مرجع سابق**، ص: 147.

[115] -لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 46.

نتيجة الإستغلال

ومن أجل حساب النتيجة العملياتية تقوم أولا بحساب كل من: إنتاج السنة المالية، إستهلاك السنة المالية، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال وفيما يلي توضيحها:

- **إنتاج السنة المالية:** يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع و الخدمات ويمثل مجموع

منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة ويتضمن كل من مبيعات البضائع،

المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة تغيير المخزونات والمنتجات الجاري إنجازها

الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال.[116]

- **إنتاج السنة المالية:** ويشمل المشتريات المستهلكة خلال السنة المالية بالإضافة إلى الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى يهدف ممارسة أنشطتها[117].

- **القيمة المضافة:** وهي تمثل الفرق بين إنتاج، السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتعتبر قياسا نقديا لما

أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة.

- **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يقيس الفائض الإجمالي الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال. وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة(ماعدا الضريبة على الأرباح).

- **النتيجة العملياتية:** يتم التواصل إليها يعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات و الأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الإهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.

---

[116] - *لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 47.*

[117] -*شعيب شنوق، **مرجع سابق**، ص: 149.*

خ- **النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تـــم القيـــام بهـــا حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية[118].

وفيما يلي توضيح كلا من النواتج المالية والأعباء المالية:

الجدول رقم02: المنتوجات والأعباء المالية:

النواتج المالية	الأعباء المالية
- منتوجات المساهمة - عائدات الأصول المالية - عائدات الحسابات الدائنة - فارق التقييم عن أصول مالية- نواقص القيمة - أرباح الصرف - الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية - المنتوجات المالية الأخرى	- أعباء الفوائد - الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات. - فارق التقييم عن أصول مالية نواقص القيمة - خسائر الصرف. - الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية - الأعباء المالية الأخرى
المجموع	المجموع

[118]-لزعر محمد سامي، ***مرجع سابق***، *ص: 48- 49.*

النتيجة المالية

د- **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** وهي مجموع النتيجة العملياتية والنتيجة المالية. وتمثل النتيجة العادية

المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة[119].

ذ- **النتيجة الاستثنائية:** النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية. ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعا استثنائيا مثل: نزع الملكية، الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة.

ر- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** وتساوي الفرق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية.[120]

5- **حساب النتائج حسب الوظائف: (الملحق رقم04):** تصنف الأعباء حسب الوظيفة وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار التكاليف والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية.[121] ومن أجل إعداد هذه القائمة فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها إلى أعباء حسب الوظيفة كما هو موضح في الجدول التالي:

- الجدول رقم03: الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف:

عناصر الاستغلال	المبلغ				
		كلمة المبيعات (الإنتاج)	أعباء التوزيع (تسويق)	أعباء إدارية (الإدارة)	أعباء أخرى عملياتية
- مشتريات البضائع					

[119] - شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، *ص: 48.*
[120] - لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص: 48- 49.
[121] -شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، *ص: 154.*

- تغيرات المخزون					
- مشتريات المواد الأولية والتموينات الأخرى					
- تغيرات المخزون					
- مشتريات أخرى وأعباء خارجية					
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة					
- أعباء المستخدمين					
- المخصصات للإهتلاك والأرصدة					
- أعباء الاستغلال الأخرى					
المجموع					

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية، وتشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية. وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية:

- **هامش الربح الإجمالي**: هو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

- **رقم الأعمال:** الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون هده المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع ومبالغ الخصوم المسموح به[122].

رقم الأعمال= إيرادات المبيعات -(مردودات ومسموحات المبيعات+ الخصوم المسموح به).

[122]-لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 50.

- **كلفة المبيعات:** وهي تشكل الكلف التي تتحملها المنشأة في سبيل تـــوفير البضـــاعة المباعـــة للزبائن أو

الخدمات المقدمة للعملاء[123] وتحسب هده الكلف في المؤسسات التجارية من خلال.

تكلفة المبيعات = بقاعة أول المدة+ صافي المشتريات+ مصاريف المشتريات- بضاعة آخر المدة.

- وتحسب هده الكلف في المنشأة الصناعية من خلال:

كلفة البضاعة المباعة= بضاعة أول المدة(مواد خام= مواد تحت التشغيل+ بضاعة جاهزة)+ صافي مشتريات المواد الخام+ أجور صناعية مباشرة+ مصاريف صناعية مباشرة + مصـــاريف صـــناعية غير مباشرة-

بضاعة آخر المدة(مواد خام+ بضاعة تحت التشغيل+ بضاعة جاهزة).

- **النتيجة العملياتية:** وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسســـة من خلال

ممارسة نشاطها الجاري(الأساسي). ويتم التوصل إليه يعـــد أن يعـــدل هـــامش الـــربح الإجمـــالي بالمنتجات

العملياتية الأخرى. واستبعاد كل من التكاليف التجاريـــة، الأعبـــاء الإداريـــة والأعبـــاء العملياتيـــة الأخرى.[124]

- **التكاليف التجارية:** فهي المصاريف الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة وهي مثل: مصاريف الإعلان والدعاية ورواتب رجال البيع وعمولاتهم ومصاريف نقل الخارج والعينات المجانية...الخ.

- **الأعباء الإدارية والعمومية:** هي المصاريف التي تنفقها المنشأة على أنشطتها الإدارية العامة وتشتمل على مصاريف التأمين والإيجارات والرواتـــب الإدارة والمـــوظفين وإهتلاكـــات الأثاث

---

[123]- *مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 51.*

[124]- لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 51.

والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة[125].

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي+ المنتوجات العملياتية الأخرى+ التكاليف التجارية-

الأعباء الإدارية- الأعباء العملياتية الأخرى.

ونبين في الشكل التالي كلا من حسابات النتائج حسب الوظائف وحسب الطبيعة:

الشكل رقم3: حسابات النتائج الوظائف وحسب الأعباء.

[125]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سابق**، ص: 33.

رقم الأعمال تغير مخزونـــات المنتجـــات المصـــنعة والجـــاري تصنيعها. الإنتاج المثبت. إعانات الاستغلال. 1- إنتاج السنة المالية. المشتريات المستهلكة. الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى. 2- إستهلاك السنة المالية 3- قيمة الاستغلال المضافة أعباء العاملين. الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة 4- الفائض الإجمالي عـــن الاســـتغلال المنتجـــات العملياتية الأخرى. الأعباء العملياتية الأخرى. المخصصات للإهتلاك والأرصدة استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة.		رقم الأعمال كلفة المبيعات. هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية. التكاليف التجارية. الأعباء الإدارية. أعباء أخرى عملياتية.
	النتيجة العملياتية المنتجات المالية. الأعباء المالية النتيجة المالية النتيجة العادية قبل الضرائب الضرائب الواجب دفعهـــا عـــن النتائج العادية. الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول	

	النتائج العادية.	
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
	المنتجات الغير العادية. الأعباء الغير العادية.	
	النتيجة الإستثنائية.	
	النتيجة الصافية للسنة المالية.	

المطلب الثالث: جدول تغيرات رأس المال:

أولا- مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

توضح هده القائمة التغيرات الحادثة في الأرباح المحتجزة، وتعرض معلومات هده القائمة بطرق مختلفة فأحيانا تعرض بقائمة مستقلة وأحيانا أخرى تعرض بقائمة ملحقة بقائمة الدخل(حسابات النتائج، والميزانية، ومن خلال هده الطريقة توضح العلاقة الوثيقة بين حسابات النتائج والميزانية.[126]

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات رأس المال بأنها: " يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية"[127].

ثانيا- أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة: تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.[128]

ثالثا- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

---

[126]- *مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة*، ***مرجع سابق***، *ص: 36.*

[127]- القرار العدد 19، ***مرجع سابق***، المادة: 125.

[128]- *لزعر محمد سامي*، ***مرجع سابق***، *ص: 59.*

يجب على المؤسسة أن تعرض جدول مستقل تغيرات الأموال الخاصة يظهر ما يلي: [129]

- صافي ربح أو خسارة الفترة، أرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة؛
- المعاملات الرأسمالية مع المساهمين والتوزيعات والتغيرات في حقوق المساهمين؛
- كل عنصر من عناصر الإيرادات أو الأعباء التي لها علاقة بحقوق المساهمين؛
- حركة الأسهم والاحتياطي؛
- تقديم المعلومات المالية الضرورية وغير الموجودة في القوائم المالية سابقة الذكر؛
- السياسات والطرائف المحاسبية المعتمدة.

رابعا- إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:[1]

1- تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأسمال المؤسسة؛
- علاوة الإصدار؛
- فارق التقييم؛
- فارق إعادة التقييم؛
- الاحتياطات والنتيجة.

ب- تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

- **التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:** تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء

تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الإهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية.ووقف للنظام المحاسبي المالي فإن تغيرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ، والأسس،

[129]-شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، *ص: 205.*

والاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعـــداد وتقـــديم فوائـــدها المالية.

أو يعمد إلى تغير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروض في إطار تنظيم جديد وكـــان يســـمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية.[130]

- **مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات:** بما أن تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يأثر التغيـــرات فـــي السياســـات المحاســـبية، فالخطوة الثانية لإظهار

المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات التي

أشار إليها النظام المحاسبي المالي، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمـــود الخاص

بإعادة التقييم). ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.

- **النتيجة الصافية:** الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأمـــوال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج، وتكون موجبة إذا كان صافي ربـــح وســـالية إذا كانت خسارة.

- **المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة:** وتشمل ما يلي:

✓ زيادة رأس المال(من خلال إصدار أسهم جديدة)؛

✓ الحصص المدفوعة وتظهر بالأساليب تحت عمود الاحتياطات والنتائج؛

✓ الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج[131].

المطلب الرابع: جدول تدفقات الخزينة

---

[130]- القرار العدد 19.

[131]-*لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص: 61.*

أولا- مفهوم جدول تدفقات الخزينة(قائمة التدفقات النقدية): اعترافا بأهمية النقدية، والحاجة إلى تتبع حركتها خلال العام، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم 95 الذي يقضي بإلزام المنشآت بإعداد قائمة إضافية هي قائمة التدفقات النقدية. [132]

ومن خلال هده القائمة يتم عرض حركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة من خلال توليد واستخدام

النقدية سواء من عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية للمنشأة[133].

ثانيا- أهمية قائمة التدفقات النقدية: تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هده القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها:[134]

- تبين الأثر النقدي لكافة النشطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من

كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها.

- إن تقسيم هده القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة

والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات

وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح.

ثالثا- مكونات قائمة التدفقات النقدية: حتى تتحقق الأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هده القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ويتم تصفيتها ضمن ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج[135].

---

[132]- منير ابراهيم هندين ***الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء المالي: مدخل حوكمة الشركات***، *دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009، ص: 125.*

[133]- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 50.

[134]- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2009، ص: 273.

[135]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 196.

- ويمكننا شرح وتوضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي:[136]

1- الأنشطة التشغيلية:

وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة والتي تشمل مايلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة؛
- النقد المحصل من العملاء أي الناتج عن المبيعات؛
- النقد المدفوع للموردين أي ثمن البضائع؛
- النقد المدفوع للضرائب؛
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2- الأنشطة الاستثمارية:

تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن استثمارات وفيما يلي أمثلة على هده العمليات:

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل الأخرى؛
- المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمارات؛
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والأصول الطويلة الأجل

الأخرى.[137]

6- الأنشطة التمويلية:

[136]- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 276.

[137]-شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، *ص: 165.*

وتختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل: الحصول على رأس مال من الملاك وإمدادهم يعائد على استثماراتهم أو رد هده الاستثمارات واقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة[138].

وتشمل:

- **الإيرادات التمويلية:** بيع الأسهم، بيع السندات.
- **المصروفات التمويلية:** وتشمل الأرباح الموزعة للأسهم.

والشكل التوضيحي التالي يبين التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس النشاط:

الشكل رقم:04 التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس النشاط

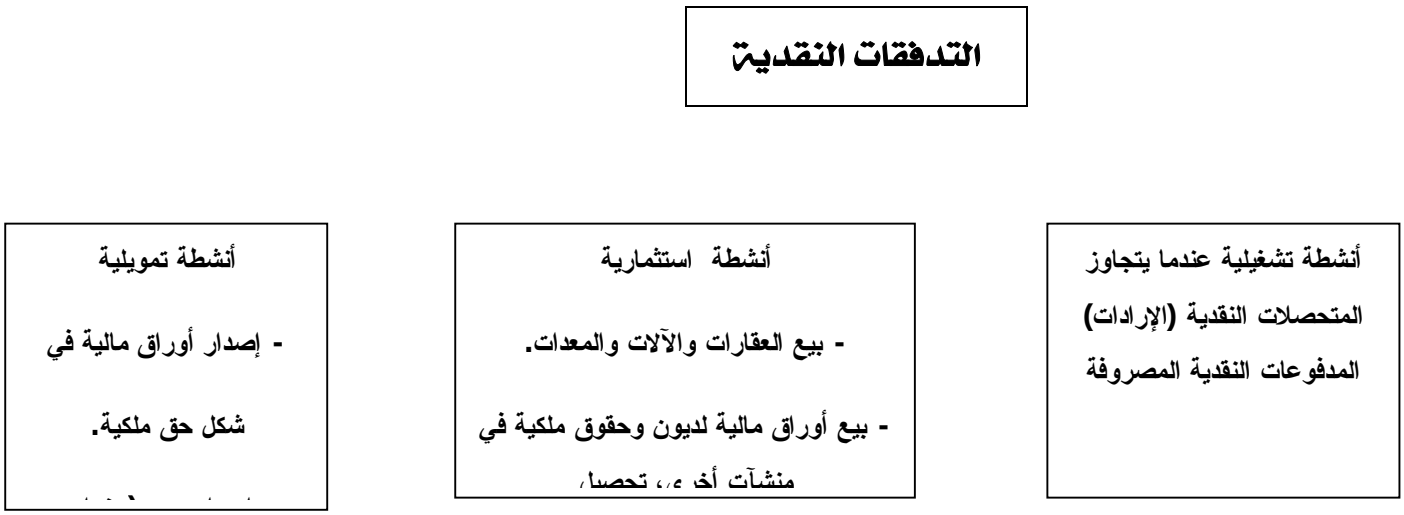

[138]- مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسن محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013، ص: 70-71.

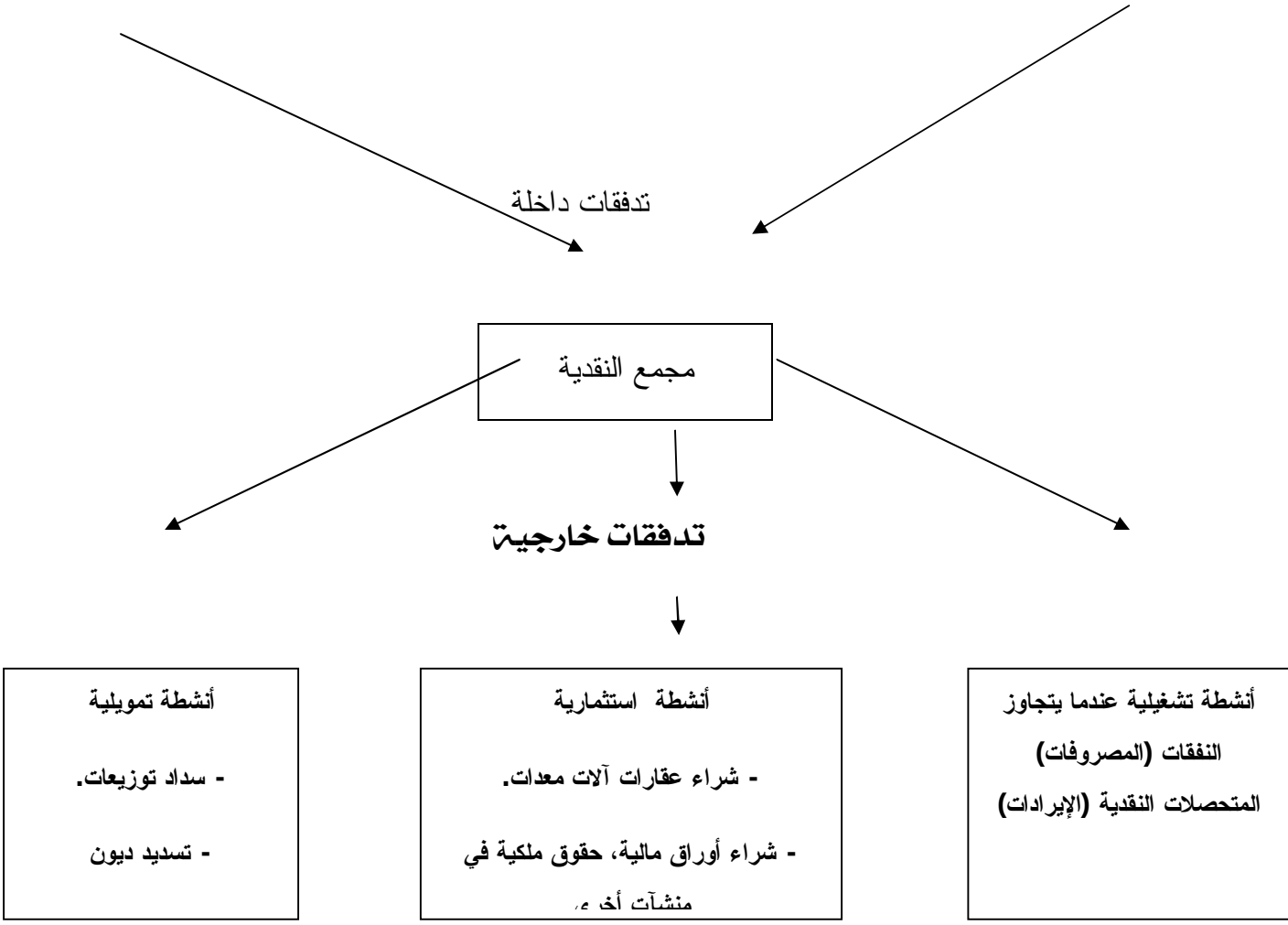

المصدر: مؤيد عبد الرحمان، حسين محمد سلامة، **مرجع سابق**، ص72.

رابعا- إعداد قائمة التدفقات النقدية: لإعداد قائمة التدفقات النقدية لابد من الحصول على بعض المعلومات من المصادر التالية:

- ميزانيتين عموميتين متتاليتين وقائمة الأرباح والخسائر بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى والتي

تتضمن معلومات عن كيفية الحصول على النقد وكيفية استخدامه خلال مدة معينة.

- إن إعداد جدول التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفقا لثلاث خطـــوات متتاليـــة وهي.[139]

- تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقديـــة أول الفتـــرة وآخرهـــا باستخدام بيانات

الميزانية المقارنة؛

- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليـــل حســـابات النتـــائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنـــة الميزانيتين والبيانات الإضافية؛
- تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليـــل بقيـــة العناصر الموجودة في الميزانية والبيانات الإضافية؛

وتوجد طريقتان لإعداد جدول التدفقات النقدية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

يشجع النظام المحاسبي المالي المؤسسات على إعداد جدول التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة وذلك

لأن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مقيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

3- الطريقة المباشرة: يقصد بالطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية وتقوم هـــذه الطريقـــة على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقديـــة للأنشـــطة الثلاثـــة(التشـــغيلية والاســـتثمارية والتمويلية) بطريقة مباشرة[140].

كما تسمى هذه الطريقة بطريقة الدخل حيث تتطلب هذه الطريقة تحويل قائمة الدخل(حسابات النتائج) من

أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وتحديد مكونات التدفق النقدي على النحو التالي:[141]

* النقد المقبوض من العملاء.

---

[139] - شعيب شنوق، **مرجع سابق**، ص: 176.

[140] - منير ابراهيم هندي، **مرجع سابق**، ص: 12.

[141] - مفلح محمد عقل، **مرجع سابق**، ص: 278، 279.

* النقد المقبوض من المصادر الأخرى ومن أمثلتها الفوائد المقبوضة وأرباح الأسهم المقبوضة.

* النقد المدفوع للموردين.

*النقد المدفوع على المصاريف.

4- **الطريقة غير المباشرة:** يتم بموجب هده الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عبر تعديل صافي الدخل(الناتج النهائي لقائمة الدخل) ببنود أخرى هي البنود التي أثرت على صافي الدخل المستخرج ولم تؤثر على النقدية لذا فإن البعض يطلق على هذه الطريقة طريقة التسوية ويوضحه الجدول رقم 7 وتضم هذه البنود:

-التغيرات الحاصلة في بنود الأصول والالتزامات المتداولة والتي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلية

(كشراء وبيع البضائع ومصاريف التشغيل).

- البنود ذات الطبيعة غير نقدية في قائمة الدخل كالإهتلاك على الأصول الثابتة الملموسة ومصروفات

الإطفاء على الأصول الملموسة.

- المكاسب والخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية في المنشأة كمكاسب وخسائر بيع الأصول.

- تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في عرض جدول التدفقات النقدية هو

فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك وظيفة الاستغلال، أما تحديد

صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف

بينهما[142].

1- الجدول رقم04: ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N -1 صافي
أصول غير جارية:					
فارق الإقتناء- المنتوج الإجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية.					
تثبيتات عينية.					
أراضي.					
مباني.					
تثبيتات عينية أخرى.					
تثبيتات ممنوح إمتيازها.					
تثبيتات يجري إنجازها.					
تثبيتات مالية.					
سندات موضوعة موضع معادلة.					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها.					
سندات أخرى مثبتة.					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية.					
ضرائب مؤجلة على الأصل.					
مجموع الأصل غير الجاري					

[142]- شعيب شنوق، ***مرجع سابق***، ص: *179.*

أصول جارية **مخزونات ومنتجات قيد التقيد.** **حسابات دائنة استخدامات مماثلة.** **الزبائن.** **المدينين الآخرون.** **الضرائب وما شابهها.** **حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة.** **موجودات وما شابهها.** **الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى** **الخزينة**					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الجدول رقم 05: ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة. **رأس مال تم إصداره.** **رأس مال غير مستعان به..** **علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة(1).** **فوارق إعادة التقييم..** **فارق المعادلة..** **نتيجة صافية..** **رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد.** **حصة الشركة المدمجة..** **حصة دوي الأقلية.**			

المجموع 1			
الخصوم غير الجارية **قروض وديون مالية.** **ضرائب(مؤجلة ومرصود لها)** **ديون أخرى غير جارية** **مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.**			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة **ضرائب.** **ديون أخرى** **خزينة سلبية**			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

الجدول رقم06: حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	**N**	**N -1**
رقم الأعمال. **تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع** **الإنتاج المثبت.** **إعانات الاستغلال.**			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة **الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى.**			

2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين. **الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة.**			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال.			
المنتوجات العملياتية الأخرى. **الأعباء العمالتية الأخرى.** **المخصصات للإهتلاكات والمؤونات.** **استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات.**			
5- النتيجة العملياتية- المنتوجات المالية			
6- النتيجة المالية- الأعباء المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6).			
الضرائب واجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية. **مجموع منتجات الأنشطة العادية.** **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية- المنتوجات(يطلب بيانها). **العناصر غير العادية- الأعباء(يطلب بيانها).**			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			

11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج.			
ومنها حصة دوي الأقلية. **حصة المجمع.**			

الجدول رقم07: حساب النتائج حسب الوظيفة الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	N	N -1
رقم الأعمال. **كلفة المبيعات**			
1- هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية **التكاليف التجارية** **الأعباء الإدارية** **أعباء أخرى عملياتية**			
النتيجة العمالتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات). **منتجات مالية.** **الأعباء المالية.**			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية. **الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات).**			
النتيجة الصافية للأنشطة عادية			
الأعباء غير عادية.			

المنتوجات غير العادية			
5- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع العادية في النتائج الصافية. النتيجة الصافية للمجموع المدمج منها حصة دوي الأقلية. حصة المجمع.			

الجدول رقم08: جدول سيولة الخزينة(الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.			
الضرائب عن النتائج المدفوعة.			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات الأموال الخزينة قبل العناصر المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأبية من الأنشطة العملياتية(أ) المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية. المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية. الفوائد التي تحصيلها عن التوظيفات المالية. الحصص والأقساط المقبوظة من النتائج المستلمة.			

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة. صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات ونسبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة(أ+ ب+ ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عندا إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة.			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

الجدول رقم09: جدول سيولة الخزينة(الطريقة غير المباشرة) الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية.			
تصحيحات من أجل:			
- الإهتلاكات والأرصدة.			
- تغير الضرائب المؤجلة.			
- تغير المخزونات.			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.			
- تغير الموردين والديون الأخرى.			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)			
- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين.			
زيادة رأس المال النقدي(المنقودات).			
إصدار قروض.			
تسديد قروض.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ ب+ ج).			
أموال الخزينة عند الافتتاح.			
أموال الخزينة عند الإقفال.			

تأثير تغيرات العملات الأجنبية. **تغير أموار الخزينة.**			

الجدول رقم10: جدول سيولة الخزينة(الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة التقييم	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2- N.						
تغيير الطريقة المحاسبية. **تصحيح الأخطاء الهامة.** **إعادة تقييم التثبيتات.** **الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.** **الحصص المدفوعة.**						
زيادة رأس المال. **صافي نتيجة السنة المالية.**						
الرصيد في 31 ديسمبر 1- N **تغيير الطريقة المحاسبية** **تصحيح الأخطاء الهامة.** **إعادة تقييم التثبيتات** **الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.** **الحصص المدفوعة** **زيادة رأس المال** **صافي نتيجة السنة المالية**						
الرصيد في31 ديسمبر N						

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم وباستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وذلك لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها، وذلك بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ لنتيجة أعمالها ونشاطها عن فترات مقبلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون - الـــڤرارم ڤوڤـــة-

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية التي قمنا بها على مجمع مطاحن بني هارون بالـــڤرارم ڤوڤـــة من خلال تقديمنا للشركة، ثم قيامنا بالتحليل المالي لميزانية المؤسسة وظلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم الشركة؛

المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون

المبحث الأول: تقديم الشركة

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم مؤسسة مطاحن بني هارون ومختلف اقسامها ثم نقوم بدراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: تقديم الشركة وأقسامها

أولا- لمحة تاريخية: إن محيط المؤسسة الجزائرية الاجتماعي والاقتصادي في عقد الثمانينات يختلف عنه في عقد الستينات والسبعينات وذلك لأن الدولة تبنت آليات جديدة كفيلة بتحقيق التطور فقد أولت اهتماما كبيرا بمؤسساتها الاقتصادية ووضعت برنامجا مسطرا ومنظما من أجل التحكم في هذا الوضع وتسييره وفق المتطلبات، إذ تمثل كل مؤسسة صناعية وتجارية نموذج مصغر عن نظام الدولة ومن هذه النماذج نجد مؤسسة "الرياض" التي انبثقت في أول الأمر عن الشركة الوطنية "سومباك" التي تحولت فيما بعدها إلى شركة ذات أسهم.

تأسست مؤسسة الرياض في 22 ماي 1965 أين كان مقرها في العاصمة حيث كانت تعتمد على مركزية القرارات ذات نظام اشتراكي، وفي سنة 1982 عرفت هذه المؤسسة تعديل جذري تمثل في إعادة الهيكلة التي شهدها السوق وذلك بتجزئة الوحدات الصغيرة حسب معايير معينة، وانبثقت عنها مؤسسات جهوية هي:

- الرياض الجزائر* الرياض سطيف* الرياض بلعباس* الرياض قسنطينة* الرياض تيارت

ومن هنا انبثقت مؤسسة الرياض قسنطينة التي تشمل 11 ولاية إدارية وتنقسم بدورها إلى:

1- شركة فرعية لصناعة الخمائر؛
2- شركة فرعية للتحاليل الخاصة بالنوعية؛
3- بالإضافة إلى 9 مطاحن.

وبعدها تحول اسمها إلى مجمع الرياض ثم إلى مركبات صناعية وتجارية وتغيرت التسمية إلى:

الوحدة الإنتاجية والتجارية والمجمع أصبح يسمى بسميد SMIDE بعدما كان الرياض وتنقسم مؤسسة سميد إلى عدة فروع أهمها:

1- فرع مطاحن سيبوس- عنابة- 2- فرع مطاحن سيدي راشد- 3- فرع مطاحن سيدي غربس- أم البواقي- 4- فرع مطاحن الأوراس- باتنة- 5- فرع مطاحن خمائر- 6- فرع مطاحن العوينات - تبسة- 7- فرع مطاحن الحروش- سكيكدة- 8- فرع مطاحن الساحل- سكيكدة- 9- فرع مطاحن مرمورة- قالمة -10- فرع مطاحن بني هارون.

هذه الأخيرة التي نحن متواجدين بالخصوص في الوحدة الإنتاجية والتجارية فرع المحاسبة والمالية موضوع البحث والدراسة.

ثانيا- تعريف الوحدة الإنتاجية والتجارية UPC:

1- **الموقع والمساحة:** تقع هذه الوحدة بدائرة القرارم قوقة ولاية ميلة على الطريق الوطني رقم 27، الذي يربط بين ولايتي قسنطينة وجيجل إذن فهو يحتل موقعا استراتيجيا هاما ويتربع على مساحة تقدر ب 7هكتارات،هكتاران منها مغطاة تشمل سكنات للموظفين وتحمل الرقم التسلسلي 431281 بمعنى:

*43 رقم الولاية *12 الشهر الذي بدأ فيها نشاط الوحدة* 81 السنة التي انطلقت فيها العملية الإنتاجية.

وقد بدأت أشغال بناء هذا المشروع في نوفمبر 1977 وانتهت به في نفس الشهر من سنة 1983 من طرف شركة مجرية وشركة وطنية وكانت الوحدة ستبدأ نشاطها الإنتاجي سنة 1981 ونظرا لتأخر أجهزة المصلحة تم تأجيل العملية إلى غاية 1983/11/05.

2- **الطاقة الإنتاجية:** تقدر الطاقة الإنتاجية للوحدة بـــــــــ: 1600 قنطار في اليوم أي بمعدل 66 قنطار في الساعة ويتم تموين الوحدة من طرف الديون الوطني للحبوب ومشتقاتها (CCLS) وبعض الخواص.

كما تختص الوحدة في إنتاج الفرينة بنوعيها:

- فرينة الخبز ودقيق الخبز؛
- فرينة الممتاز؛
- فرينة إلى جانب النخالة وهي ناتجة عن عملية الطحن والغربلة.

يقدر عدد عمال الوحدة بـــــــ: 240 عامل بما فيها عمال الأمن والحراس، ونظام عمال الوحدة متواصل 24 سا/24سا، ويقوم بعملية التسيير والانتاج هيكل إداري مكون من 10 مصالح تضمن السير الحسن والدقيق:

*مصلحة الصيانة *مصلحة الشؤون الاجتماعية *مصلحة الإنتاج والبرمجة * مصلحة المستخدمين *مصلحة المستخدمين * مصلحة المشتريات * مصلحة المخبر * مصلحة الأمانة * مصلحة الأمن الوقائي * مصلحة التجارة * مصلحة المحاسبة والمالية.

الشكل رقم: 08 الهيكل الإداري لمؤسسة مطاحن بني هارون

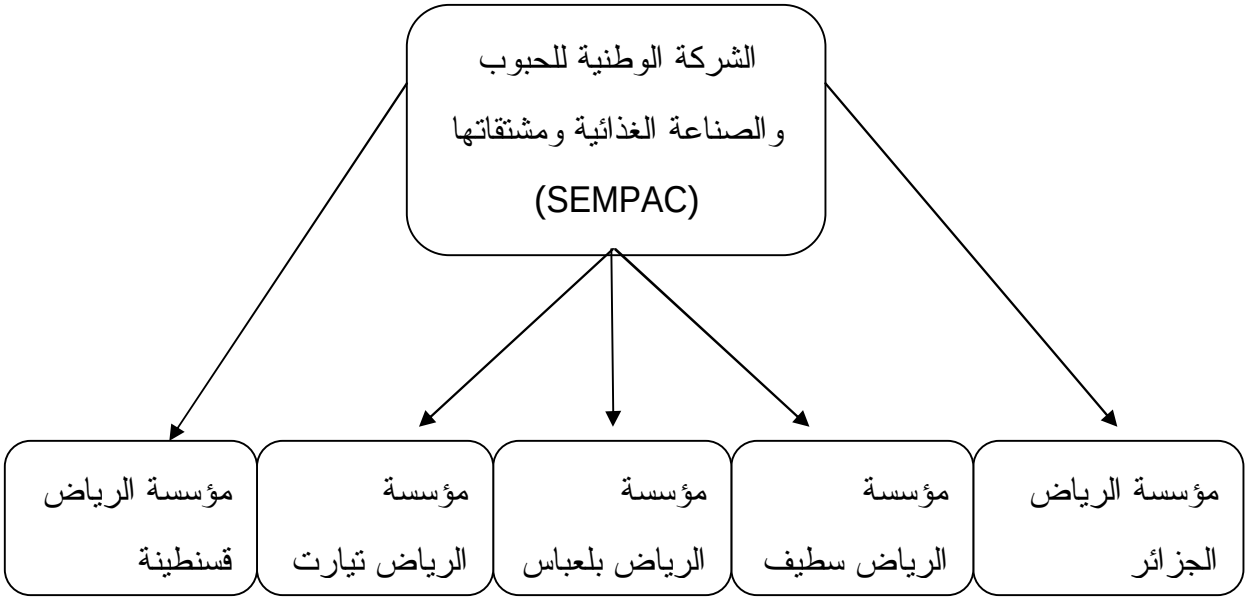

الشكل رقم: 09

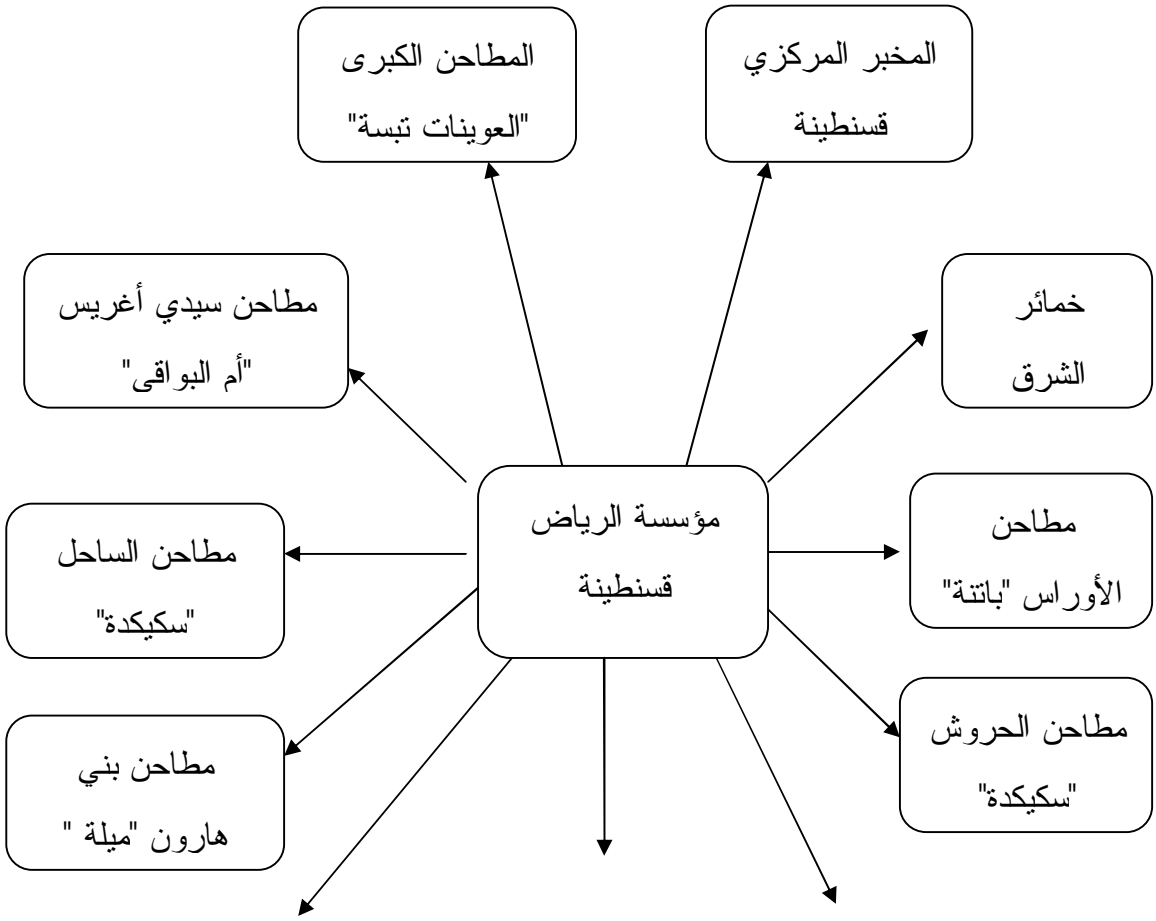

مطاحن مرمورة "قالمة"

مطاحن سيبوس "عنابة"

مطاحن سيدي راشد "قسنطينة"

المص **نح** **حا**

أولا- ي **حاسبة والمالية:** خلال تربص أن هذه المصلحة هي ملتقى لكل المصالح السابقة الذكر، ليس كأفراد وانما عن طريق الوثائق المحاسبية التي تحتوي على جميع المعلومات المتوقعة بكل مصلحة، ومن تم تتضح لنا الوظيفة الجوهرية لهذه المصلحة إذ تعتبر كنظام تسيير مالي ومحاسبي في الوحدة فهي تعمل على المراقبة الدقيقة للحرمات المالية وذلك ابتداءا من وضع المخططات التقديرية للمصاريف المتوقع صرفها والايرادات الرامية لتحصيلها، كذلك إنشاء مخطط مالي يكون بالتنسيق مع المديرية العامة فرع المحاسبة والمالية، إلى غاية إعداد الميزانية الختامية للوحدة مرورا بمراحل عديدة لمعرفة وضعيتها المالية من حيث الربح والخسارة، وهذه المراحل تتمثل في متابعة لكل المعاملات التي تتم مع الزبائن ومع الموردين.

حيث يتم بهذه المصلحة مراقبة جميع الوثائق المتعلقة بعملية الشراء والبيع، تلك التي تتم مع المديرية العامة، ففيها تتم المراقبة لجميع الوثائق القادمة من جميع المصالح بالوحدة.

كما لها علاقة بالبنوك والموردين، حييث يعد البنك الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية BADR المتعامل الوحيد مع الوحدة، ويشترط قسم المحاسبة أن يكون على أتم الإستعداد لتقديم نتائج العمليات في أي وقت، وتحفظ الوثائق لمدة 10 سنوات في الأرشيف الخاص بالوحدة، فلا تتم عملية التسجيل إلا بعد التأكد من صلاحية الوثائق بها من طرف 03 عمال.

ثانيا- الهيكل التنظيمي للمصلحة:

الشكل رقم: 10 الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية

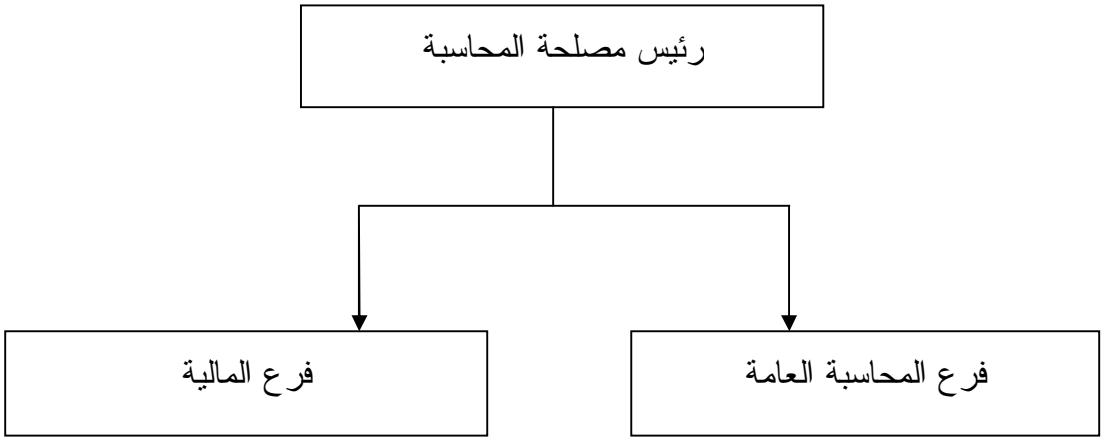

1- **دور رئيس المصلحة:** يسهر على تسيير المصلحة وتطبيق السياسات المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية وإعداد الميزانية في نهاية كل دورة محاسبية، ومتابعة الحسابات وتحليلها أي كل

شهر يقوم بتحليل حسابات المجموعة 5، 4، 3 مع توقيعها، كما يعمل على تنسيق النشاطات والتكفل بمراسلة المتعاملين مع الوحدة.

2- **فرع المحاسبة العامة:** يهتم بمراقبة الوثائق القادمة من مختلف المصالح من حيث الصيغة القانونية وصحة المعلومات والتسجيل المحاسبي برئاسة رئيس فرع المحاسبة العامة حيث يستعمل 7 أرقام في الحسابات الأولى منها رئيسية والباقي فرعية بالوحدة، لا تتم عملية التسجيل المحاسبي إلا بعد التأكد من أن الملف يحتوي على الوثائق التالية:

*الفاتورة *مذكرة الإدخال *مذكرة الإخراج (يمكن الاستغناء عنها في بعض الحالات) * إذن الطلبية.

3- فرع الخزينة (المحاسبة المالية): يهتم بجميع الأمور المالية كدخول وخروج الأموال، استنادا على طلبيات التسديد الآتية من جميع المصالح بعد التأكد من صحة الوثائق المرفقة، ويكون التسديد عن طريق البنك بواسطة شيكات بنكية أو عن طريق الصندوق نقدا، أو عن طريق التحويلات البنكية وكمثال على ذلك إعداد الشيكات لمصلحة المستخدمين كالسلفيات الاجتماعية، كما يقوم بالتسديد للموردين وإجراء عمليات التقارب البنكي في حالة تزويد الصندوق بمال ثابت.

وحاليا يقدر بـــــــــــ6000000 دج من قبل المديرية العامة BDG بعد تقديم طلب بذلك في وثيقة الإيرادات بالإضافة إلى المصاريف المستعجلة والتي تتجاوز 1500دج بالنسبة للمشتريات والخدمات، مصاريف المهام لا تقل عن 00. 2500دج، كل هذه العمليات يشرف على تسجيلها رئيس فرع المحاسبة في يومية الصندوق ويومية البنك، حيث يبين فيها المصاريف التي يتم إنفاقها والقيمة الحقيقية للرصيد الباقي.

المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون

سنتناول في هذا المبحث تطبيقات التحليل المالي للميزانية على واقع مؤسسة بني هارون

أولا- الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن بني هارون:

الجدول رقم:21 ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون خصوم

	2013/12/31	2012/12/31	2011/12/31
حسابات رؤوس الأموال:			
رأس المال الصادر	**60000000.00**	**60000000.00**	**60000000.00**
مساهمات الدولة في رأس	494015501.15	494015501.15	
رأس المال غير المستدعى	1096251666.40	1028063986.86	954039983.43
الاحتياطات			
فارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
النتيجة الصافية	134259451.38	116117679.54	104434003.43
مرحل من جديد	401493671.66	401493671.66	401936671.66
المجموع 1	2726020290.59	2639690839.21	2059967658.52
خصوم غير جارية			
قروض وديون مالية			
موردو التثبيتات			
ديون مالية			
ديون أخرى غير جارية			
ديون ملحقة بالمساهمات			
ضرائب مؤجلة على الخصوم	79708339.96	82965381.20	108864116.53

مخصصات ونواتج مقيدة سلفا	160319600.79	152555430.99	145104491.95
المجموع2	240027940.75	235520812.19	750695448.26
الخصوم الجارية			182002603.73
الموردون والحسابات الملحقة	2925615.15	20843211.95	11394404.54
عمليات المجمع	27596233.32	113510378.04	113510378.03
الضرائب	7892213.97	21607644.72	32004779.23
ديون أخرى	13435036.78	12825339.20	9925832.27
المجموع3	**58149099.22**	**168786573.91**	**348837997.80**
مجموع الخصوم	**301789330.56**	**3043998225.31**	**3159501104.58**

الجدول رقم: 22 ميزانية مجمع مطاحن بني هارون

الأصول	القيم الخامة	2013/12/31 الاهتلاكات والمؤونات	القيم الصافية	2012	2011
الأصول غير الجارية:					
فارق الشراء					
التثبيتات غ المادية	256476.00	132512.69	123963.31	175258.54	226553.74
التثبيتات المادية.					
تثبيتات جاري انجازها	3137284623.80	2296561919.26	840722704.54	886323347.27	933845563.51
تثبيتات مالية					
سندات الفروع					
سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة.					
المساهمات الأخرى وحسابات دائنة ملحقة.					
سندات متبتة أخرى.					
أصول مالية أخرى غ جارية.					
الضرائب المؤجلة على الأصول.					
	1580000000.00		1580000000.00		
	30916.50		30916.50	50030916.50	50030916.50
	21696778.68		21696778.68	16472821.15	14686588.60
مجموع الأصول غ الجارية	4743768794.98	2296694431.95	2447074363.03	953002343.46	998789622.35
الأصول الجارية:					
المخزونات والجاري انجازها.	163613228.09	4821468.18	158791759.91	249792490.34	220958270.55

ديون واستخدامات مماثلة .					
الزبائن والحسابات الملحقة .					
الزبائن .					199383467.57
المجمع والشركاء.					
مدينون آخرون .	36865141.83 43167265.82	36186347.22	678794.61 43167265.82	106779626.62	89015697.57
الضرائب وما يماثلها.					
ديون أخرى.	34982253.00 48079678.81	854365.50	34127887.50 48079678.81	40675290.50 51537796.34	26418690.50 64933742.59
نقديات وما شابه.					
توظيفات وأصول مالية جارية.					
الخزينة.					
	258977580.88		258977580.88	122210678.05	750000000.00 810001613.37
مجموع الأصول الجارية	6126658148.43	41862180.90	570822967.53	2090995881.85	2160711482.23
المجموع العام للأصول	5356453943.41	2338556612.85	3017897330.56	3043998225.31	_3159501104.5

ثانيا- التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون:

1- إعادة عرض ميزانية مجمع مطاحن بني هارون:

- **إعداد الميزانية المالية:** وفيما يلي نستعرض الجدول الذي يوضح الميزانية المالية للمجمع

الجدول رقم: 23 الميزانية المالية لمجمع مطاحن بني هارون- أصول

الأصول	2013/12/31	2012/12/31	2011/12/31
الأصول غير الجارية:			
فارق الشراء			
التثبيتات غير المادية	123963.31	175258.54	226553.74
التثبيتات المادية	840722704.54	886323347.27	933845563.51
تثبيتات جاري انجازها			

التثبيتات المالية			
سندات الفروع			
سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة			
مساهمات أخرى والحسابات الدائنة الملحقة			
السندات المتبتة الأخرى	1580000000.00		
أصول مالية أخرى غير جارية	30916.50	50030916.50	50030916.50
الضرائب المؤجلة على الأصول	26196778.68	16472821.15	14686588.60
مجموع الأصول غ الجارية	**2447074363.03**	**953002343.46**	**998789622.35**
الأصول الجارية:			
حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ	158791759.91	249792490.34	220958270.55
ديون واستخدامات مماثلة			
الزبائن والحسابات الملحقة			199383467.65
الزبائن	678794.61	106779626.62	89015697.65
المجمع والشركاء	43167265.82		26418690.50
المدينون الأخرون	34127887.50	40675290.50	64933742.59
الضرائب وما يماثلها	48079678.81	51537796.34	
ديون أخرى واستخدامات مشابهة			

نقديات وما شابه		1520000000.00	
توظيفات وأصول مالية جارية	285977580.88	122210678.05	750000000.00
الخزينة			810001613.37
مجموع الأصول الجارية	**570822967.53**	**2090995881.85**	**2160711482.23**
مجموع الأصول	**3017897330.56**	**3043998225.31**	**3159501104.58**

الجدول رقم: 24 الميزانية المالية لمجمع مطاحن بني هارون

الخصوم	**2013/12/31**	**2012/12/31**	**2011/12/31**
حسابات رؤوس الأموال:			
رأس المال الصادر	600000000.00	600000000.00	600000000.00
مساهمات الدولة في رأس المال	494015501.15	494015501.15	
رأس المال غير مستدعى			
الاحتياطات	1096251666.40	1028063986.86	95403983.43
فارق اعادة التقييم			
فارق المعادلة			
النتيجة الصافية	134259451.38	116117679.54	104434003.43
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى – مرحل من جديد	401493671.66	401493671.66	401493671.66
مجموع رؤوس الأموال	**2726020290.59**	**2639690839.21**	**2059967658.52**
الخصوم غير الجارية:			
القروض والديون المالية			

موردو التثبيتات			
ديون مالية			
ديون أخرى غير جارية			
ديون ملحقة بالمساهمات			
ضرائب مؤجلة على الخصوم	79708339.96	82965381.20	108864116.53
مخصصات ونواتج مقيدة سلفا	160319600.79	152555430.99	145104491.95
مجموع الخصوم غير الجارية	240027940.75	235520812.19	750695448.26
الأموال الدائمة	2966048231.34	235520812.19	750695448.26
الخصوم الجارية:			
الحسابات الملحقة			182002603.73
الموردون والحسابات الملحقة	2925615.15	20843211.95	11394404.54
عمليات المجمع	27596233.32	1113510378.04	113510378.03
الضرائب	7892213.97	21607644.72	32004779.23
ديون أخرى			
مجموع الخصوم الجارية	51849099.22	168786573.91	348837997.80
مجموع الخصوم	**3017897330.56**	**3043998225.31**	**3159501104.58**

- **إعداد الميزانية الوظيفية:** للانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية الوظيفية لابد من إجراء بعض التعديلات وذلك اعتمادا على المعلومات المدرجة في الميزانية نفسها وفي الملاحق:

الجدول رقم: 25 الميزانية الوظيفية لمجمع مطاحن بني هارون

الاستخدامات الثابتة:		**الموارد الثابتة**	
التثبيتات غير المادية	123963.31	**الأموال الخاصة:**	2726020290.59
التثبيتات المادية	840722704.54	رأس المال الصادر	600000000.00
التثبيتات المالية	1606227695.18	الاحتياطات	1096251666.40
السندات المثبتة الأخرى	1580000000.00	مساهمات الدولة في رأس المال	494015501.15
أصول مالية أخرى غير جارية	30916.50	النتيجة الصافية	134259451.38
الضرائب المؤجلة على الأصول	26196778.68	مرحل من جديد	4014933671.66
		الخصوم غير الجارية:	160319600.79
		مخصصات ونواتج مقيدة سلفا	160319600.79
مجموع الاستخدامات الثابتة	**2447074363.03**	**مجموع الموارد الثابتة**	**2886339891.38**
الأصول المتداولة للاستغلال:		**الخصوم المتداولة للاستغلال:**	
حساب المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ	**158791759.91**	الضرائب	7892213.97
الزبائن	**678794.61**	ديون أخرى	13435036.78
الضرائب وما يماثلها	**48079678.81**	الموردون والحسابات الملحقة	29925615.15
مجموع الأصول المتداولة للاستغلال	**207550233.33**	**مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال**	**2425286590**

الأصول المتداولة خارج الاستغلال:		**الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**	
المدينون الآخرون	34127887.50	المجمع والشركاء	**43167256.82**
		عمليات المجمع	**27596233.22**
		ضرائب مؤجلة على الخصوم	**79708339.96**
مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال	**34127887.50**	**مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**	**150471830.10**
خزينة الأصول		**خزينة الخصوم:**	
الخزينة	28597758088	الخزينة	0
مجموع الخزينة أصول	28597758088	**مجموع الخزينة خصوم**	0

ثانيا- مؤشرات التوازن المالي:

1- مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية:

- **من أعلى الميزانية:** رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول رقم: 26 حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية

البيان	2011	2012	2013
الأموال الدائمة	2810663106.78	2875211651.40	2966048231.34
الأصول الثابتة	998789622.35	953002343.46	2447074363.03
رأس المال العامل الصافي	1811873484.43	1922209307.94	518973868.31

- **من أسفل الميزانية:** رأس المال العامل الصافي= الأصول الجارية – الخصوم الجارية

الجدول رقم: 27 حساب رأس المال العامل الصافي لمجمع مطاحن بني هارون من أسفل الميزانية

البيان	2011	2012	2013

الأصول الجارية	2160711482.23	2090995881.85	577822967.53
الخصوم الجارية	348837997.80	168786573.91	51849099.22
رأس المال العامل الصافي	1811873484.43	1922209307.94	518973868.31

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال الثلاثة سنوات، حيث بلغ سنة 2011 (181187348443) وارتفع في سنة 2012 ليصل إلى (192220930794) ثم انخفض سنة2013 حيث بلغ (51897386831)، وهو ما يعني أن المؤسسة تملك هامش أمان لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة وأن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية مما يشير الى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

2- مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

- **رأس المال العامل:**

رأس المال العامل الوظيفي= الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

=24477074363.03 - 2886339891.38

=4392265528,35

نلاحظ أن رأس المال العامل الوظيفي موجب، وهذا يدل على أن الموارد الثابتة قادرة على تمويل الاستخدامات الثابتة.

- **إحتياجات رأس المال العامل للاستغلال:**

إحتياجات رأس المال العامل للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال- الخصوم المتداولة للاستغلال

= 24252865.90 - 207550233.33

=83297367.43

- **إحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:**

إحتياجات رأس المال العامل خ الاستغلال=الأصول المتداولة للاستغلال- الخصوم المتداولة للاستغلال

150471830.10 -34127887.50=

-1164394260=

- **إحتياجات رأس المال العامل: (إ.ر.م.ع)**

إ.ر.م.ع= احتياجات رأس المال العامل للاستغلال+ احتياجات رأس المال خارج الاستغلال

(-11634394260) +83297367.43=

-3304657617 =

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب، وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة غير قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها.

- **الخزينة الصافية:**

الخزينة الصافية= الخزينة أصول –الخزينة خصوم

0 -28597758088=

28597758088=

- **الخزينة الصافية:**

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

(-3304657617)-439265528.35=

472312104.52=

نلاحظ أن الخزينة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل أعلى من احتياجات رأس المال العامل، وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة.

التعليق:

نلاحظ من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية أن رأس المال العامل ذو قيمة موجبة واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، وأن الخزينة الصافية موجبة، وهذا ما يعني بأن هناك فائض من الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال.

3- النسب المالية لمجمع مطاحن بني هارون:

- **نسب السيولة:**

- **نسبة التداول:**

نسبة التداول= الأصول الجارية/الخصوم الجارية

الجدول رقم: 28 حساب نسبة التداول:

البيان	2011	2012	2013
الأصول الجارية	2160711482.23	209095881.85	570822967.53
الخصوم الجارية	348837997.80	168786573.91	51849099.22
نسبة التداول	6.194	12.38	11.009

التعليق: نجد من خلال الجدول أن نسبة التداول 6.194 لسنة 2011 ثم ارتفعت الى 12.38 في سنة 2012 وبعد ذلك انخفضت سنة 2013 الى 11.009 وبما أن هذه النسبة في الثلاث سنوات محل الدراسة أكبر من المقياس المناسب للتداول والذي يساوي (1:1)، فهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية أي مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

- **نسبة السيولة السريعة:**

نسبة السيولة السريعة= (الأصول الجارية –المخزون)/الخصوم الجارية.

الجدول رقم: 29 حساب نسبة السيولة السريعة.

البيان	2011	2012	2013
الأصول الجارية-المخزون	1939753211.68	1841203391.51	412031207.62

الخصوم الجارية	348837997.80	168786573.91	51849099.22
نسبة السيولة السريعة	5.560	10.908	7.946

التعليق: يتبين من خلال الجدول أن في مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك 5.560دينار من الأصول سريعة التحول إلى نقدية سنة 2011 مقابل 10.908 سنة 2012 و7.946 سنة 2013. وبما أن النسبة أكبر من المقياس المناسب للسيولة السريعة (1:1) فانه مؤشر جيد للمؤسسة، وهذا يعني أن الأصول سريعة التحول كافية لمواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية ودون اللجوء إلى المخزون.

- **نسبة النقدية:**

نسبة النقدية= الموجودات وما يماثلها/ الخصوم الجارية

الجدول رقم: 30 حساب نسبة النقدية لمجمع مطاحن بني هارون.

البيان	2011	2012	2013
الموجودات وما يماثلها	156001613.37	1642210678.05	285977580.88
الخصوم الجارية	348837997.80	168786573.91	51849099.22
نسبة النقدية	4.471	9.729	5.515

التعليق : من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية ارتفعت في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، حيث كان يتوفر المجمع في سنة 2011 على سيولة نقدية قدرها 4.471 دينار لكل دينار من الخصوم الجارية، وفي سنة 2012 بلغت النقدية المتوفرة 9.729دينار مقابل كل دينار. لكن وفي سنة 2013 انخفضت ال 5.515 دينار، وبما أن نسبة السيولة النقدية في ثلاث سنوات محل الدراسة أكبر من النسبة المقبولة (0.75-1) فان هذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

- **نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي:**
- **نسبة التمويل الخارجي للأصول:**

نسبة التمويل الخارجي للأصول= (الخصوم الجارية+ الخصوم غير الجارية)/ إجمالي الأصول

الجدول رقم: 31 حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول

البيان			
الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية	1099533446.06	404307386.10	291877039.97
اجمالي الأصول	3159501104.58	3043998225.31	3017897330.56
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0.348	0.132	0,096

التعليق: تبين هذه النسبة أن المجمع يعتمد أكثر على الملاك من اعتماده على الغير في تدبير الأموال، ففي سنة 2011 تقدر نسبة الاقتراض بـــــــ 0.348، أما في سنة 2012 فقد بلغت 0.132، وفي سنة 2013 قدرت بـــــــ0.096، مما يوضح بأن المجمع يتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الداخلي لتغطية احتياجاته المالية.

- **نسبة المديونية الكاملة:**

نسبة المديونية الكاملة= (الخصوم الجارية +الخصوم غير الجارية)/الأصول الخاصة.

الجدول رقم: 32 حساب نسبة المديونية الكاملة

البيان	2011	2012	2013
الخصوم الجارية + خصوم غير جارية	1099533446.06	404307386.10	291877039.97
الأموال الخاصة	2059967658.52	2639690839.21	272602290.59
نسبة المديونية الكاملة	0.533	0.153	0.107

- نسبة المديونية قصيرة الأجل:

نسبة المديونية قصيرة الأجل= الخصوم الجارية / الأموال الخاصة

الجدول رقم:33 حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل

البيان	2011	2012	2013
الخصوم الجارية	348837997.80	168786573.91	51849099.22
الأموال الخاصة	2059967658.52	2639690839.21	272602290.59
نسبة المديونية قصيرة الأجل	0.169	0.063	0.107

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال قيامنا بتحليل القوائم المالية لمجمع مطاحن بني هارون باستخدام أدوات التحليل المالي خلال فترة الدراسة (2011، 2012، 2013)، توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **بالنسبة لتحليل الميزانية:** فمن خلال التحليل الوظيفي لميزانية المجمع تم التوصل إلى أن رأس المال العامل (FR) ذو قيمة موجبة واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، بينما كانت الخزينة موجبة. مما يعني أن المجمع قادر على تمويل استثماراته وباقي الاحتياجات المالية باستخدام موارده المالية الدائمة، وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل التمويلي حيث تبين اعتماد المجمع على أموال الملاك.

كما تبين لنا بأن المجمع لديه فائض في السيولة من خلال ارتفاع نسب سيولته عن النسب المعيارية.

الخاتمة:

بعد تناول موضوع التوازن المالي في مجمع "مطاحن بني هارون" بالدراسة والتحليل واستنادا إلى المعطيات المحاسبية والمالية التي تحصلنا عليها خلال الفترة 2011، 2012، 2013 خلصنا إلى أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على التحليل المالي لتقييم وضعيتها المالية بشكل دوري ومنتظم ويعود السبب الرئيسي للتطور المعتبر في

استخدام التحليل المالي وأدواته إلى الإصلاحات المالية والهيكلية الكبيرة التي شهدتها المؤسسة في الآونة الأخيرة والتي تمكنت بفضلها من مواجهة صعوباتها وتحقيق نمو وتطور معتبرين.

ويمكننا القول أن المؤسسة محل الدراسة تملك نقاط قوة ونقاط ضعف ولكن هذه الأخيرة تغطي على العيوب الموجودة في المؤسسة مما يجعلها تستمر وتتطور في نشاطها بشكل جيد من سنة إلى أخرى، ومنه يمكننا تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- المؤسسة محل الدراسة تجيد تسيير أموالها إلى حد مقبول فهي تتفادى تجميد أموالها في البنك والصندوق وتفضل توظيفها في أصول أخرى؛
- المؤسسة استطاعت تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة 2012،2011، 2013 وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة ومن خلال التحليل الوظيفي لميزانية المجمع 2013، توصلنا إلى أن رأس المال العامل موجب واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، أما الخزينة فكانت موجبة وهو ما يعني اعتماد المؤسسة على الملاك في تمويل استثماراتها وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي؛
- المؤسسة تملك فائض السيولة خلال فترة الدراسة حيث أن كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة أكبر من النسب المعيارية؛
- في الأخير يمكننا القول أن مجمع مطاحن بني هارون تتمتع بوضعية مالية مربحة نوعا ما لتحقيق رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة.

وعلى ضوء الدراسة السابقة واعتمادا على النتائج المدرجة سابقا يجب علينا التوجه إلى السادة المسؤولين في مجمع مطاحن بني هارون بمجموعة من النصائح والتوجيهات على أمل الارتقاء بالأداء المالي بالمؤسسة وتطوير هذا الجانب بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة وضمان استمراريتها ونوجز هذه النصائح فيما يلي:

- إعطاء أهمية أكبر للتحليل المالي من حيث وسائله والمختصين في هذا المجال؛
- مواصلة السير على نفس المنهج فيما يخص تسيير أموالها واستخدام موجوداتها؛

- من المستحسن أن يمنح المجمع للمؤسسة حرية أكبر في التصرف في نتيجة دورتها وكذا عليها أن تترك لها مجال لاختيار مصادر تمويلها بما يتماشى وقدرتها المالية وبالتالي إعطائها استقلالية أكبر في التسيير والتمويل ومن اكساب المؤسسة استقلالية مالية.

قائمة المراجع:

I. باللغة العربية:

أولا- الكتب:

1- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير " التحليل المالي"**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

2- أيمن الشنطي، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البداية،2010.

3- عبد الغفار الحنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، الدار الجامعية، 1990.

4- محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق**، دار المريخ.

5- منير شاكر محمد، **التحليل المالي**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

6- محمد الناشد، **الإدارة المالية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

7- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية**، دار زهران ، عمان، 2012.

8- مفلح محمد عقل، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009.

9- حمزة محمد الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

10- جميل أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، 1999.

11- محمد بوتين ، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

12- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

13- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية – مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

14- منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.

15- مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.

16- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

17- علاء فرحان طالب، أمان شيحان المشهدان، **حوكمة المؤسسة "الأداء المالي والاستراتيجي للمصارف"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

18- السعيد فرحان جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2002.

19- موسى نوفل، **تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن**، جامعة آل بيت، 2002.

20- أنور عبد الخالق صديق، **الإدارة المالية واتخاذ قرارات منشآت الأعمال**، ط1، الرياض، 1987.

21- منصور حامد محمود ، ثناء عطية فراج، **المراجعة الإدارية وتقييم الأداء**، مصر، 1994.

22- نادية العارف، **الإدارة الإستراتيجية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.

23- عقيل جاسم عبد الله، **مدخل في تقييم المشروعات** دار الحامد للنشر، الأردن، 1999.

24- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

25- منير شاكر محمد إسماعيل، إسماعيل عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط:2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

26- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

27- الأرقم عبد الحفيظ، **التحليل المالي**، مطبوعات جامعية، جامعة منتوري، الجزائر، 1999.

28- طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان- نظرة حالية ومستقبلية**-، الدار الجامعية، مصر،2006.

29- عاطف وليد أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

ثانيا- الرسائل والأطروحات:

1- اليمين سعادة، **التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008-2009.

2- محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

ثالثا- القوانين والأوامر:

1- القانون رقم 07- 11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/** العدد 74.

2- المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 المؤرخ في 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي الماليّ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 27.

3- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/** العدد19.

رابعا- الأنترنيت:

1- النصوص القانونية المعالجة للنظام المحاسبي المالي.

2- الأستاذ مداني بن بلغيث**: دروس في المحاسبة المالية 2**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة.

II. باللغة الأجنبية:

1- Pierre Paucher , **Mesure de la financière d'entreprise**, Edition o,p,m ,1993 .

2- Nacer Eddine Saadi, **Analyse Financière d'Enterprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**, l'harmattan, Paris, France, 2009.

3- Hupert de la bruslerée : **Analyse financière information financière et diagnostic**, Edition, Dunod ,Paris, France,2006.

4- Alain Marion, **Analyse financière concepts et méthodes dunod** 3edition, Paris, France, 2004.

5- Christian hoarau, **maitriser le diagnostic financière**, 2Edition, groupe revue fiduciare, Paris, 2001.

6- Christophe Thiberge, **Analyse financière, Vuibert**, 2Edition , Paris, France, 2007.